

أربعة شروح لمتن غرامي صحيح

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح منظومة ابن فرح

للمحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي
المتوفى سنة 744 هـ

الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح

لمحمد الأمير المالكي
المتوفى سنة 1232 هـ
ومعه حاشيته المسماة
البيان والتوضيح
لما استغلق من مبهمات الشرح المليح
لهشام بن محمد الحسني

شرح منظومة ابن فرح

للمحافظ ابن قطلوبغا الحنفي
المتوفى سنة 879 هـ

زوال الترح شرح منظومة ابن فرح

لبدر الدين بن جماعة الكفائي
المتوفى سنة 879 هـ

اعتنى بها وحققتها

هشام بن محمد حيدر الحسني
خريج دار الحديث الحسنية

المكتبة العصرية
بيروت

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

أربعون شروحا لمتن غرامي صحيح

1 الشرح المليخ على مقدمة غرامي صحيح
لمحمد الأمير المالكي
المتوفى سنة 1232
ومعه حاشيته السمة البيان والتوضيح
لما اشتغل من مهمات الشرح للمليخ
لهشام بن محمد الحسني

2 شرح منظومة ابن فرح
للحافظ ابن عبد الهادي الحنفي
المتوفى سنة 744هـ

3 زوال اللخ شرح منظومة ابن فرح
لبدر الدين بن جماعة الكفاني
المتوفى سنة 879هـ

4 شرح منظومة ابن فرح
للحافظ ابن قطلوبغا الحنفي
المتوفى سنة 879هـ

اعتنى بهما وحققهما
هشام بن محمد حيدر الحسني
خريج دار الحديث الحسنية
كان الله له

رَفَعُ
عبد الرحمن المغربي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



شركة إنشاء شريف للأضواء
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة الحديثة

الخنق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٦٧٢ - ٦٥٩٨٧٥
بيروت - لبنان

• الكلاذ الحديثة

الخنق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٦٧٢ - ٦٥٩٨٧٥
بيروت - لبنان

• للطباعة الحديثة

بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١
صيدا - لبنان

الطبعة الأولى

٢٠١٠م - ١٤٣١هـ

Copyright© all rights reserved

جميع حقوق هذه الطبعة محفوظة لدار الرشاد المغرب
لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان
مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو، أو
بأي طريقة، سواء كانت الكترونية، أو بالتصوير،
أو التسجيل، أو خلاف ذلك، إلا بموافقة كتابية من
الناشر مقدما.

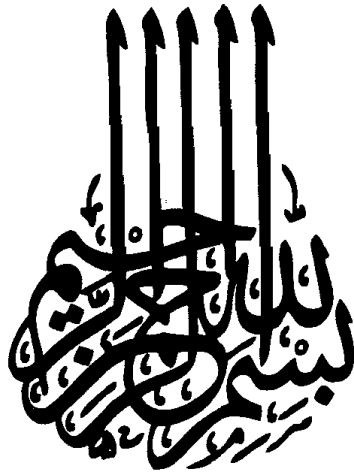
E. Mail

alassrya@terra.net.lb

alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت

www.almaktaba-alassrya.com



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله واصل من انقطع عليه بجميل آلائه، مُدرج من صحَّ غرامه فيه في سَنَدِ الخُلُصِ من أوليائه، أشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك له، عزَّ في حكمه وتفرَّد في عليائه، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله المختار من عليه رسله وأنبيائه، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبه صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم لقاءه .

﴿ رَبِّ ادْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا ﴾

[سورة الإسراء: 80].

﴿ رَبِّ اشرح لي صدري • وبيِّر لي أمري • واحلِّ عُنُقَهُ مِن لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾ [سورة طه: 25 -

. [28]

بِكَ اسْتَعْنَتْ إِلَهِي عَاجِزًا فَاعِنِ
فَإِنْ تُعِنِ تُعَلِّبًا يَسْطُو عَلَى أَسَدٍ
وَإِنِّي عَالِمٌ ضَعْفِي وَلَا عَمَلٌ
وَرَأْسُ مَالِي جَاهُ الْمُضْطَفَى فِيهِ
أَبْغِي رِضَاكَ فَأَسْعِفْنِي بِأَطْيَبِهِ
أَوْ تَخْذِلِ اللَّيْثَ لَا يَقْوَى لِتُعَلِّبِهِ
عِنْدِي يُفِيدُ وَلَا عِلْمٌ أَصُولُ بِهِ
أَدْعُوكَ رَبِّي أَيُّدْنِي لَهُ وَبِهِ

وبعد:

فإنه «لما كانت السنَّة الوحي الثاني بعد المُتَشَابِه المثنائي، وجب على كل ذي لب حفظها وذكرها وتعليمها ونشرها، ومن المعين على ذلك: معرفة أوضاع اصطلاح عليها حملتها، ورسوم بينها نقلتها»⁽¹⁾، وهو ما أضحي علماء قائماً بذاته يسمَّى علم مصطلح الحديث.

وقد ألف العلماء التصانيف الكثيرة في هذا العلم، من مبسوط ومتوسط ومختصر، ومنتور ومنظوم.

(1) مقتبس من كلام العلامة الزركشي في مقدمة نكته على ابن الصلاح (1/8).

ومن جملة ما ألف في ذلك: هذه المنظومة الغزلية لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن فرح الإشبيلي الشافعي رحمه الله تعالى، والتي وضعها - رحمه الله - على نظام فريد، وطراز بديع، لم يسبق إليه، حيث ساق فيها كثيراً من ألقاب الحديث ومصطلحاته في قالب غزلي رقيق، وقد تلقاها عنه العلماء بالقبول والاستحسان، لبديع وضعها، وسلاسة لفظها. قال تلميذه الحافظ الذهبي رحمه الله:

«وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث سمعتها منه، أولها:

غرامي صحيح والرجاء فيك معضل وحزني ودمعي مرسل ومسلسل

وهي عشرون بيتاً، سمعها منه شيخانا: الدمياطي، واليونيبي سنة بضع وستين، وسمع منه: البرزالي، والمقاتلي، والناقلي، وأبو محمد بن أبي الوليد، وكان من ألزم الطلبة له». انتهى.

وقال عنها أيضاً العلامة التاج السبكي رحمه الله تعالى: «قصيدة بليغة، جامعة لغالب أنواع الحديث».

[شروح القصيدة الغزلية]:

وقد شرحها عدد كثير من العلماء كما قال العلامة المقري رحمه الله: «شرح هذه القصيدة جماعة من أهل المشرق والمغرب يطول تعدادهم، وهي وحدها دالة على تمكن الرجل». انتهى.

قلت: فمن شرحها:

- ابن عبد الهادي: محمد بن أحمد الحافظ المتوفى عام 744هـ، وقد طبعت ضمن «مجموع رسائل ابن عبد الهادي».
- ابن قنفذ القسطيني: أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، المتوفى عام 809هـ واسم شرحه: «شرف الطالب في أسنى المطالب».
- ابن جماعة: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الشافعي، المتوفى سنة 819هـ. واسم شرحه «زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح». وقد طبعت بمدينة ليدن بمطبعة بريل سنة 1885م.
- ابن قطلوبغا: المتوفى سنة 879هـ، وهي مأخوذة من شرحي الحافظ ابن عبد الهادي والعلامة ابن جماعة الكناني، كما صرح هو بذلك في مقدمته.

- التتائي: محمد بن إبراهيم بن خليل المالكي، المتوفى سنة 937هـ، ذكره في الرسالة المستطرفة.
- القرافي: يحيى بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي المتوفى سنة 960هـ، وقد طبع مع حاشية عليه للشيخ إبراهيم البرماوي الأزهري.
- بدر الدين الكرخي: محمد بن محمد الشافعي، المتوفى عام 1006هـ، له شرح على المنظومة، ذكره في خلاصة الأثر.
- السفاريني محمد بن أحمد النابلسي الحنبلي المتوفى عام 1188هـ، وسمى شرحه «الملح الغرامية على منظومة ابن فرح اللامية»، وهو مطبوع.
- الأمير المالكي: محمد بن محمد بن أحمد المتوفى سنة 1232هـ.
- الكتاني: محمد عبد الحي بن عبد الكبير المتوفى سنة 1382هـ، وسمّاه بـ«المخبر الفصيح عن أسرار غرامي صحيح».

[هذا الكتاب]:

وقد ارتأيت أن أجمع ما وقفت عليه من شروح لهذه القصيدة، فجاء - بحمد الله - هذا الكتاب، الذي ضم بين دفتيه أربع رسائل في شرحها، وهي:

الرسالة الأولى: شرح العلامة الأمير المالكي، وقد جعلته أولاً وإن كان التاريخ يقتضي جعله آخراً؛ لأنه أوفى هذه الشروح الأربعة وأوسعها، ولذا قدمته، وحشيت عليه بحاشية تبسط معانيه، وتفصل مجمله، وتكشف غامضه، وسميتها بالبيان والتوضيح لما استغلق من مبهمات الشرح المليح.

وقد اعتمدت في ضبط نص المخطوط على نسخة نفيسة من مخطوطات الأزهر الشريف تحت رقم 309816، عدد الأوراق: 20 ورقة. وعليها تملك، وقد نقلت من نسخة المؤلف مكتوبة بخط محمد عتيم السمان، في غرة جمادى الأول سنة ثمانى عشرة ومائتين وألف 1218 من الهجرة النبوية المباركة.

الرسالة الثانية: شرح منظومة ابن فرح للحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي، وقد طبعت ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي، وقد اعتمدت في ضبط نصها على نسخة مخطوطة من مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض، وهي نسخة حسنة ضمن مجموع، رقمها 1/7525م، خطها نسخ معتاد، عدد أوراقها 8 صفحات. وأيضاً بالاعتماد على النص المطبوع ومقارنته بالمخطوط.

الرسالة الثالثة: زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح لابن جماعة الكتاني، وقد اعتمدت في ضبطها على النسخة المطبوعة بمدينة ليدن بمطبع بريل سنة 1885م.

الرسالة الرابعة: شرح الحافظ ابن قطلوبغا، وقد اعتمدت فيه على نسخة مخطوطة من مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض، وهي نسخة حسنة، رقمها 2184 خطها نسخ معتاد، عدد أوراقها 8. بخط محمد درويش بن أحمد.

وقد قدمت لهذه الشروح الأربعة بترجمة موجزة للناظم الحافظ ابن فرح الإشبيلي الشافعي رحمه الله تعالى، ثم وضعت نص النظم مضبوطاً بالشكل التام، وقدمت لكل شرح بترجمة موجزة لمصنفه.

وفي الختام، فهذا جهد المُقِل، وعذر غير المُخِل، والله أسأل سؤال عبد بادى العجز والكلال، وأرتجيه رجاء متضرع بباب كرمه والنوال، وألجأ إليه مستشفعاً بحبيبه سيدنا محمد سيد ولد آدم في يوم لا بيع فيه ولا خلال، أن يتقبله مني في صالح الأعمال، ويجعلني به من المقربين أهل الكمال.

والخير أردت، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ترجمة ناظم القصيدة الغزلية

ابن فرح الإشبيلي

قال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام (52/383-384):

أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد الإمام، الحافظ، الزاهد، بقية السلف، شهاب الدين، أبو العباس اللخمي، الإشبيلي الشافعي. ولد في ثالث ربيع الأول سنة خمس وعشرين وستمائة بإشبيلية، وأسر في أخذ الفرنج إشبيلية سنة ست وأربعين، وخلصه الله، وقدم الديار المصرية سنة بضع وخمسين، فتفقه بها على الشيخ عز الدين بن عبد السلام قليلاً وسمع منه، ومن شيخ الشيوخ شرف الدين الأنصاري الحموي، والمعين أحمد بن زين الدين، وإسماعيل بن عزون، والنجيب بن الصيقل، وابن علاق، وطائفة. وبدمشق من: شيخ الوقت ابن عبد الدائم، وعمر الكرمانلي، وفراس العسقلاني، وخلق. وعني بالحديث وأتقن ألفاظه ومعانيه، وفقهه، حتى صار من كبار الأئمة، وذلك مضاف إلى ما فيه من الورع والصدق والنسك والديانة والسمت الحسن والتعفف، وملازمة الاشتغال، والإفادة. وكان فقيهاً بالشامية، وبها يسكن، وله حلقة للإشغال بكرة بجامع دمشق. عرضت عليه مشيخة دار الحديث النورية فامتنع. وكان رجلاً مهيباً، مديد القامة، يعتم بكر وهو بزي الصوفية. سمعت عليه واستفدت منه. وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث، سمعتها منه، أولها:

غرامي صحيح والرجاء فيك مُغضِلٌ وحُزني ودمعي مرسلٌ مسلسلٌ

وهي عشرون بيتاً سمعها منه شيخانا: الدمياطي، واليونياني سنة بضع وستين. وسمع منه: البرزاني، والمقاتلي، والنابلسي، وأبو محمد ابن أبي الوليد وكان من أئزم الطلبة له. وكان مقيماً بالشامية، ولم يسلم بظاهر البلد مكان سواها، فلما اشتد به الإسهال دخل البلد للتداوي، فأقام يومين وعبر إلى الله تعالى بتربة أم الصالح في ليلة الأربعاء تاسع جمادى الآخرة. وشيعه الخلق إلى مقابر الصوفية.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نص المنظومة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

نص المنظومة

- 1- غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلُ
 - 2- وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ
 - 3- وَلَا حَسَنٌ إِلَّا سَمَاعٌ حَدِيثُكُمْ
 - 4- وَأَمْرِي مُوقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي
 - 5- وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إِلَيْكَ لَكُنْتُ لِي
 - 6- وَعَذْلٌ عَذُولِي مُنْكَرٌ لَا أَسِيغُهُ
 - 7- أَقْضِي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى
 - 8- وَهَذَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ
 - 9- وَأَجْرِيَتْ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّبَجَا
 - 10- فَمَتَّفِقٌ جِسْمِي وَسُهِدِي وَعَبْرَتِي
 - 11- وَمُؤْتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي
 - 12- خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْتَدَاً، وَمُعْتَعِنَاً
 - 13- وَذِي بُبْدٍ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَأَغْتَبِرُ
 - 14- عَزِيزُكُمْ صَبٌّ دَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ
 - 15- غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ
 - 16- فَرَفَقاً بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَا لَهُ
 - 17- فَلَا زِلْتَ فِي عِزِّ مَنْبَعٍ وَرَفْعَةٍ
 - 18- أَوْرِي بِسُعدِي وَالرَّبَابِ وَزِينِيبِ
 - 19- فَخُذْ أَوَّلاً مِنْ آخِرِ نَمِّ أَوَّلاً
 - 20- أَبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ
- وَحَزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلُ
ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذَلِّي أَجْمَلُ
مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ
عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيَّكَ الْمُعْوَلُ
عَلَى رَغْمِ عَذَالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ
وَرُورٌ، وَتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ
وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ اتَّوَصَّلُ
تُكَلِّفُنِي مَا لَا أَطِيقُ فَأَحْمِلُ
وَمَا هِيَ إِلَّا مُهَجَّتِي تَتَحَلَّلُ
وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبَلَّبِلُ
وَمُخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ أَمَلُ
فَعَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ
وَعَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطْوَلُ
وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّدَلُّ
وَحَقُّكَ عَنِ دَارِ الْقَلَى مُتَحَوَّلُ
إِلَيْكَ سَبِيلٌ لَا وَلَا عَنْكَ مَعْدِلُ
وَلَا زِلْتَ تَعْلُو بِالْتَجَنِّي فَأَنْزِلُ
وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ
مِنَ النُّصْفِ مِنْهُ فَهُوَ فِيهِ مُكَمَّلُ
أَهْيَمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلُ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح

للأمير المالكي

ومعه حاشيته المسماة

البيان والتوضيح

لما استغلق من مبهمات الشرح المليح

لهشام بن محمد الحسني
خريج دار الحديث الحسنية
- كان الله له -

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

وقف وحسن السيد صالح الفيوي هذا الكتاب
 تسليماً لسيده المهور في علي أصغر العالم ومقره
 زاوية العبد في بوزة قلع الأتم
 في ملت حبال
 عجا هذا التمشير
 الملت

هذا الشرح الملتج علي مقدته
 غامبي صاحب لعتونا
 العده القلا
 فريد عصور
 محمد الاميد
 عفا الله عنه
 امين

لشرح يد افرغايه الحسن ساطعا
 ينفذ بناه في الاجاهين نعلم
 لا وحده شينا وملاونا
 امير يد افرغايه علم معلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 يقول موقوف هو اله الخطير عبد الله وابن عبده
 محمد الامير اللهم رفعت كيدي في تحمل حركه فاننا
 اضغقت عن اديهم وصله بصلاة وسلام علي من
 تشد له مطايا صحيح الزام محمد واله اوليات اما
 بعد فلما لانت بطالة مقدم الحج عمر ارام الله
 حفظها الرزق ان اذكر مع الافوان مقيدة غزير صحيح
 في عجل خوفان البطالة والكسل واخرها بتيديد
 بين بينه متروضا للمعنيين فاقول فوايسد
 الاول في تعريف الناظم هو الامام الحافظ شهاب
 الدين ابو العباس احمد بن فرح بالحكا المهلب بن احمد
 ابن محمد النهدي الاشيلي نسبة له شميل مدينة بالافراس
 منها ان خير لتقول عنه في الفيت الواقعي فلا ترجع
 نقل الحديث من الكتب المعتمدة الشافعي ولد سنة
 خمس وعشرين وستة وارسه الا فرج سنة ست
 واربعين ومثل من منهم نور الدين المعري سنة سبع
 وخمسين وتفق بها علي الشيخ عز الدين بن عبيد
 السلام قليلا ثم صار الرزق مشقا واعتني بالحديث
 حتى صار من اعتم مع الرياسة والورع وحسن السمات

والعبارة

القعيدة فليس حصل بل المراد اذ ذكر الفاظ تورية
 فاندرج الفاظ المصطلح قال
 اخذوا اولها من اخرهم اخذوا من اولهم من غير ضم
 ابرار انما قسمت اسم عيسى بن مريم والنبوي بالضم
 اقول يعني هذا اللفظ الاول من البيت الاخر
 ثم الاول من نصفه فاسم محبوب فيها اخذتم
 بقطع النظر عن هيبته من النظم فهو ابراهيم وعقيل
 انه اراد فخذ اخذ اولها من جملة الاخر يعني اخذ من
 الكلمة الاولى ثم اخذ من الاول من نصفه وهو
 وكلاهما من اسماء تعالى وان كان الثاني ابي
 ويشير اوري ليج اوانه اشار بحاله واتم يهيم
 ومع ذلك يوالي يسلم من الجور لان حبس
 غير ملاموم شرعا والله سبحانه وتعالى وقد
 لم بعيد صلاة الجمعة سادس عشر
 سنة سبع وسبعين ومائة والى مسجد سيدنا
 ومولانا الامام الحسين سبط رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واجد الله وحده ثم هذا الشوق
 المبارك حمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى
 الله على سيدنا محمد وملائمته وصحبه وسلم



مكتبة
 دار
 الفقه
 والعلوم
 الشريفة
 في
 مدينة
 كربلاء
 المقدسة
 سنة
 1300
 هـ

ترجمة الأمير المالكي رحمه الله تعالى

قال الشيخ الزركلي رحمه الله في الأعلام (70 / 7):

محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية. ولد في ناحية سنو (بمصر) وتعلم في الأزهر وتوفي بالقاهرة عام 1232هـ.

اشتهر بالأمير لأن جده أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب. أكثر كتبه حواش وشروح أشهرها (حاشية على مغني اللبيب لابن هشام - ط) في العربية مجلدان، ومنها (الإكليل شرح مختصر خليل - خ) في فقه المالكية، و(حاشية على شرح الزرقاني على العزية - خ) فقه، و(حاشية على شرح ابن تركي على العشماوية - ط) فقه، و(المجموع - ط) فقه، وشرحه، و(ضوء الشموع على شرح المجموع - ط)، و(حاشية على شرح الشيخ خالد على الأزهرية - ط) نحو، و(حاشية على شرح الشذور - ط) نحو، و(تفسير المعوذتين - خ)، و(تفسير سورة القدر - خ)، و(انشرح الصدر في بيان ليلة القدر - ط)، و(حاشية على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد - ط). وله (ثبت - ط) في أسماء شيوخه ونبذ من تراجمهم وتراجم من أخذوا عنهم.

(1) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول موقوف هواه الخطير، عبد الله وابن عبده محمد الأمير:
اللَّهُمَّ رفعتُ لك يدي في تحمُّلِ حمدِك⁽²⁾، فأنا أضعف عن أدائه،
وَصِلُهُ بِصلاةٍ وسلام، على من تُشدُّ له مَطَايا صحيح الغرام، محمد
وآله وأوليائه.

(1) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله.
وبعد: فهذا ما دعت إليه الحاجة من التعليق على الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح
للعلامة الفقيه الأمير المالكي رحمه الله تعالى، توخيت فيه أن يكون وافياً بالمرغوب،
مستوفياً للمطلوب، فجاء بحمد الله تعالى الموفق لكل خير عقداً يحلّى به جيد الكتاب،
أسأله سبحانه وتعالى أن يجعله من العلم النافع المدخر أجره صدقة جارية، وأن يجعله
خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والموفق إليه سبحانه.

(2) إشارة إلى أن العبد عاجز عن القيام بمقتضى شكر الله على نعمه وأفضاله، أو الإحاطة
بقدره والثناء عليه بما هو أهله سبحانه، وقصارى العبد أن يعترف في هذا المقام بالعجز
ويكل ذلك إلى مولاه، كيف لا؛ وقد قال رأس العارفين وسيدهم، سيدنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في معرض مناجاته لربه: «لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على
نفسك».

قال العلامة السيوطي رحمه الله في حاشيته على المجتبى من السنن للنسائي: «قوله (لا
أحصي ثناءً عليك) أي لا أطيقه، أي لا أنتهي إلى غايته، ولا أحيط بمعرفته، كما قال
صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الشفاعة: «فأحمده بمحامد لا أقدر عليها الآن».
وروى مالك: لا أحصي نعمتك وإحسانك والثناء عليك وإن اجتهدت في ذلك. والأول
أولى لما ذكرناه، ولقوله في الحديث: «أنت كما أثنيت على نفسك». ومعنى ذلك:
اعتراف بالعجز عندما ظهر له من صفات جلاله تعالى وكمالهِ وصمديته وقدوسيته وعظمته،
وكبريائه وجبروته ما لا ينتهي إلى عده، ولا يوصل إلى حده، ولا يحمله عقل، ولا يحيط
به فكر. وعند الانتهاء إلى هذا المقام انتهت معرفة الأنام، ولذلك قال الصديق الأكبر:
العجز عن درك الإدراك إدراك، وقال بعض العارفين: سبحان من رضي في معرفته بالعجز
عن معرفته انتهى.

قلت: ولهذا المعنى أيضاً قال ابن العطار رحمه الله: «لو حلف إنسان ليشين على الله
تعالى أحسن الثناء؛ فطريق البر أن يقول: لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على
نفسك».

أما بعد :

فلما كانت بطالة مقدم الحج بمصر - أدام الله حفظها - أردتُ أن أتذكر مع الإخوان قصيدة غرامي صحيح في عجل، خوفاً من البطالة والكسل، وأخدمها بتقيد بَيْنَ بَيْنَ، متعرضاً للمعنيين، فأقول:

فوائد:

[ترجمة الناظم]:

الأولى: في تعريف الناظم:

هو الإمام الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فرح - بالحاء المهملة - ابن أحمد بن محمد اللخمي الإشبيلي، نسبة لإشبيل مدينة بالأندلس، منها ابن خير المنقول عنه في ألفية العراقي في آخر ترجمة نقل الحديث من الكتب المعتمدة، الشافعي، ولد سنة خمس وعشرين وستمائة 625، وأسرره الإفرنج سنة ست وأربعين، وتخلص منهم فوراً الديار المصرية سنة بضع وخمسين، وتفقه بها على الشيخ عز الدين بن عبد السلام قليلاً، ثم صار إلى دمشق واعتنى بالحديث حتى صار من أئمة، مع الديانة والورع وحسن السمات والعبادة والصدق والأمانة وملازمة الاشتغال. وكانت له حلقة يشتغل بها بجامع دمشق أول النهار، وعرضت عليه مشيخة دار الحديث النورية فأبى، وكان رجلاً مهيباً تاماً القامة في زي الصوفية، دفن بمقبرتهم يوم الأربعاء تاسع جمادى الأخيرة سنة تسع وتسعين وستمائة، وسمع منه أفاضل كثيرون. انظر ابن كثير في «طبقات الفقهاء الشافعية».

[التورية وأقسامها]:

الثانية: اشتملت هذه القصيدة على التورية، وتسمى الإيهام أيضاً، وهي من المحسنات البديعية، وتعريفها: أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتماداً على قرينة خفية، سواء كانا حقيقيين أو مجازيين، أو الأول مجازاً والثاني حقيقة، أو بالعكس. وقرب المجاز لشهرته مثلاً⁽¹⁾.

وهي قسمان: مجردة، وهي: ما لم تقترن بشيء يلائم القريب، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه: 5]، أراد باستوى: استولى لا معناه

(1) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقرظوني (ص: 331).

المتعارف، ولم يقترن بشيء مما يلائم المعنى القريب. هكذا قرَّرة السَّعد. قلتُ: لعلَّه أراد لم تقترن بشيء مُعتدُّ به، وإلا فحقيقة «على» إنما يناسب القريب، لكن لما كثر استعمالها في الاستعلاء المجازي لم يُعتدَّ بذلك.

ومرشحة، وهي: ما قرَّرت به، نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [سورة الذاريات: 47]، أراد باليد القدرة، وقرنت بالبناء المناسب لليد المعلومة.

إن قيل: بقي ثالث، وهو ما قرن بملائم البعيد. قلنا: لأنهم رأوا ذلك يخرجها عن التورية؛ إذ به يصير البعيد قريباً، أو أنهم عنوا بالمجردة ما يشمله. وهاهنا كلام هو أن محمل التورية استعمال اللفظ في معناه الخفي كما تفيده أمثلتهم، فكيف يتحقق في مثل هذه القصيدة؟، مع أنه لا يصح في قوله مثلاً: (غرامي صحيح والرجا فيك معضل) إرادة الخفي المبين في المصطلح، إلا أن يقال قولهم: «ويراد الخفي» يشمل ما لو أريد الإشارة له بوجه ما ولو لم يكن مراداً من اللفظ، وإن كانت الأمثلة لا تفيده فهي لا تخصصه، ويؤيده قوله آخراً:

أُورِي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وَزِينَبٍ وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى [وَأَنْتَ الْمُؤْمَلُ]

فالباء بمعنى اللام، أي أوري لهما ولا أقصدهما، بل لا أريد إلا أنت.

ثم القرينة الخفية أن مثل المصنف من علماء الحديث المعتمدين بالإفادة حاله لا يناسب إرادة مجرد المعنى الغزلي القريب، ويمكن أن يدعى عكس التورية، وهو أن القريب: المعنى المصطلحي؛ لأن المصنف من أهل مصطلح الحديث، والعبرة باصطلاح المستعمل، فكان الباء للآلة، أي أذكر بسعدى وما معها تورية. ثم هي مرشحة أما على الأول فظاهر أن الغرام والقلب والبكاء ونحو ذلك يناسب الغزل، وكذا على الثاني؛ لأن هنا توريات كثيرة، فكل منها يرشح الآخر باعتبار معناه القريب. كقوله⁽¹⁾:

إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ افْتَرَى الْعَمُّ لِقَتَى مَكَارِمَ لَا تَخْفَى وَإِنْ كَذَبَ الْخَالَ

يريد بالجد: الحظ، وبالعم: الجماعة من عموم الناس، وبالخال: المخيلة.

(1) البيت من شواهد «سر الفصاحة» للشهاب الخفاجي، ولم ينسبه إلى قائل، وقال بعد ذكره وبيان المراد من الجد والعم والخال بما يتوافق وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هنا: فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشيء، وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أخرى. [انظر: سر الفصاحة (ص: 227)].

[علم العشق]:

الثالثة: تتعلق بالمتبادر من هذه القصيدة.

اعلم أن علم العشق ليس بفن مُدَوَّن، ولا عن شيخ يُتَلَقَّن؛ بل هو بالوجدان، أو صحيح الذوق والعرفان. قال الدميري في حياة الحيوان: قد كثر كلامهم في وصف المحبة ونعت الشوق، فسلك كل منهم مذهباً أداه إليه نظره واجتهاده. قال عبد الرحمن بن نصر: إن أهل الطب يجعلون العشق - وهو إفراط المحبة - مرضاً يتولَّدُ من النظر والسماع، ويجعلون له علاجاً كسائر الأمراض البدنية. اهـ. قلتُ: ووقفت على ذلك في بعض كتب الطب، وجعل دواءه القرصال، وقيده بعضهم بالدوام، قيل: والملاهي والمفرحات تذهبه. أقول: لكن قبل تمكنه، وأخشى أن تضعف الحاصل وتهيئ النفس لما هو أعظم منه. وعندني أن الأحزان والدواهي تذهبه دون الأفراح والملاهي. وبالجملة قد جبل الله عزَّ وجلَّ بحكمته العلية الإنسان على الميل لما استحسسه، فمن ثم رَغَبْنَا في الأعمال بالحوور والقصور والأنهار والولدان والأشجار وغير ذلك. قيل: ما سُمِّيَ الإنسان إنساناً إلا لأنَّه بما يحبه؛ بل هو مشاهد في بقية الحيوانات. ومن العجائب: النخلة الذكر، تميل لجهة النخيل الإناث، فمن ثم قال بعض العلماء بأنها حيوان خفي، ولأن لها رأساً إذا قطع ماتت، ولا تحمل أنثاها إلا إذا أصابها طلع ذكرها على ما يعرفه أهل ذلك الشأن. ويحكى أن البحر إذا جلس عليه غلمان وكبار تقترب أمواجه إلى الغلمان أكثر. وليعلم أنه سريع العدا والسريان، يحكى أن ليلي الأخيلية مرت مع زوجها على قبر المجنون، فقال لها: هذا قبر الكذاب، فقالت: وما ذلك؟ فقال: لأنه قال:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
فَسَلَّمَتْ الأبيات⁽¹⁾.

(1) تمامها قوله:

إليها صدى من جانب الترب صائح
بطرفي إلى ليلي العيون الطوامح
شفاء لما تلقى النفوس الشحائح
وقام على قبوري النساء النوائح
وجناد لها جار من الدمع سافح

لسلمت تسليماً البشاشة أوزقا
ولو أن ليلي في السماء لصعدت
فهل في غد إن كان في اليوم علة
وهل تبكني ليلي إذا مت قبلها
كما أصاب الموت ليلي بكيتهما

فقلت: وهل تأذن لي بالسلام عليه؟، فقال: نعم، فقلت: السلام عليك يا أخا العشاق، ويا قتيل الأشواق، ففرغت ناقتها كأنها سمعت رَدَّةً، فوقصتها⁽¹⁾، ودفنت بجنبه، فخرج من كل قبر شجرة والتفأ، فكأن الحب سرى للموضعين وما فيهما من جماد.

وبالجملة من ذمَّ الحب على الإطلاق فلا عبرة به، نعم إن ترتب عليه خلل ديني حُكِمَ له بمقتضى ما ترتب عليه.

ثم أصل الحب والبغض: النظر. قال الشاعر:

كل الحوادث مبداها من النظر ومعظم النار من مستصغر الشرر
كم نظرة أثرت في قلب ناظرها فعل السهام بلا قوس ولا وتر
يسرّ مقلته ما ضرّ مهجته لا مرحباً بسرور جا بالضرر
والمرء ما دام ذا عين يقلبها في أوجه الناس موقوف على الخطر

والنظر بعين البصيرة في حسن الفعل كالنظر في البصر في جمال الذات، ثم يتبعه الاستحسان أو الاستقباح، ثم الميل أو النفور، ثم الحب أو البغض، ثم العشق في جمال الذات والخلة في حسن الفعل وهي السلامة المقول في صاحبها:

إن أخاك الصدق من كان معك ومن يضر نفسه لينفعك
ومن إذا ريب الزمان صدعك شئت كل شمله ليجمعك
والعداوة ناشئة عن البغض، والمراد الحسن والقبح في اعتقاد الناظر.

يَقْضِي عَلَى المرء في أيام محنته حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

وإلى هنا تنتهي العامة وعشقتهم يمكن زواله ومن مثلهم في الأسيّة تقطع عروق المحبة، خصوصاً إذا كانت معللة على ما أشار له صلى الله عليه وآله وسلم: «تهادوا تحابوا»⁽²⁾، وعليه قوله:

إذا المرء لا يهواك إلا تكلفاً فدعه، ولا تكثر عليه التأسفاً

(1) قال في القاموس: «وقص عنقه كوعد: كسرهما فوقصت لازم متعدٍ، ووقص كعني فهو موقوص. ووقصت به راحلته تقصه والفرس الآكام: دقها».

(2) رواه البخاري في الأدب المفرد، والبيهقي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بسند جيد؛ قاله الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (386/1).

ففي الناس أبدال، وفي الترك راحة وفي القلب مدبر للحبيب إذا جفا
 إذا لم يكن حفظ الوداد طبيعة فلا خير في ود يكون تكلفاً
 ويريح أصحاب هؤلاء المقام الوصال وملاطفة المحبوب، وللخواص وراء
 ذلك مقام في الحب، وهو الذي به الحبيب أعلى من الخليل، ولا يمكن
 وصفه، بل يعرفه أهله بالوجدان والأمارات، غير أن صاحبه يستوي عنده الهجر
 والوصل، وإساءة حبيبه وإحسانه، وقربه وبعده، بل ربما كان بعده أئذ له لأنسه
 به في ضميره، فيألف بسورة الباطن، وينزعج عنها بصورة الظاهر، ولا دواء له
 حينئذ، بل صاحبه آيس الأحوال، تعبت به كيف شاءت، وفيه قال سلطان
 العاشقين:

أحبابي أنتم أحسن الدهر أم أسا فكُونُوا كما شئتم، أنا ذلك الخلّ
 ويعبر عنه في الحوادث: بالهوى والوله والصبابة والغرام على ما يأتي.
 قال:

يقول أناس لو نعت لنا الهوى واللّه لا أدري كيف أنعت
 فليس لشيء منه حدا حده وليس لشيء منه وقت موقت
 إذا اشتد ما بي كان آخر حيلتي له وضع كفي تحت خدي وأصمت
 وأنضح وجه الأرض طوراً بعثرتي وأقرعها طوراً بظفري وأنكت
 وقد زعم الواشون أنني سلوتها فما لي أراها من بعيد فأبهت

ثم غلب عليهم طمعاً في الراحة أو غلبة من الحال النوع المسمى من
 الشعر بالغزل، كأنه شبه موضوعه بالغزال، وهو إن تعلق بالعورات أو
 غيرها على طريق الالتذاذ الشيطاني حرم وإلا كره، فقد نصّ أئمتنا
 المالكية على كراهة الملاصقة بغير العورة من دون حائل إلا لقصد أو
 وجدان، فأولى هذا. ومن هنا تعلم أن التعلق بالنساء أشد خطراً من التعلق
 بالغلّمان، وإن كان هو شأن القدماء؛ لأنهن كلهن عورة، لكن قد اشتد
 الخطر الآن في النوعين، فلا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم. نسأل
 اللّه تعالى السلامة.

وأما مثل هذه القصيدة فمجرد تحسر وذكر لأحواله، ولا تعلق لها
 بأوصاف المحبوب، فلا لوم فيها أصلاً، مع ما اشتملت عليه من فوائد
 المصطلح، على أنا سنذكر مقصداً حسناً عند قوله: (فخذ أولاً من آخر).

[تعريف علم الحديث رواية ودراية]

الرابعة: علم الحديث دراية - قال شيخ الإسلام⁽¹⁾: وهو المراد عند الإطلاق. قلت: لعل هذا في الماضي، وإلا فالآن لا يطلق عليه إلا مقيداً بالمصطلح -: علم يعرف به حال الراوي والمروى من حيث القبول والرد. موضوعه: ذات الراوي والمروى من حيث ذلك، وغايته: معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك. ومسائله: ما يذكر في كتبه من المقاصد. قال الحافظ العسقلاني في شرح نخبته⁽²⁾: من أول مصنفيه القاضي أبو محمد الرامهرمزي - بفتح الراء والميم الأولتين وضم الهاء والميم الأخيرة بينهما راء ساكنة ثم زاي مكسورة - وسمي كتابه بـ(المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، والحاكم المشهور أبو عبد الله النيسابوري متأخر عن الحاكم أبي أحمد النيسابوري؛ لكنه لم يهذب ولم يرتب. ثم صنف أبو نعيم الأصبهاني - بفتح الباء وكسرهما - على منوال كتاب القاضي⁽³⁾، ثم أفرد الخطيب أبو بكر البغدادي كل نوع بتأليف كـ(الكفاية في قوانين الرواية) و(الجامع لأدب الشيخ والسماع). قال الحافظ أبو بكر بن نقطة - ونقطة: جارية حضنت أباه أو جده أو أمه فنسب لها -: فكل من بعده أخذ منه كتبه. ثم جمع القاضي أبو الفضيل عياض كتاباً لطيفاً سماه (الإلماع في كتاب السماع)، وأبو حفص الميانجي - بمثناة تحت وكسر الجيم والنون في ضبط اللقاني والقاري، وضبط المناوي بفتح النون، وهو ما وجد عندي في آخر ترجمة أصح الكتب من شيخ الإسلام، وأنه نسبة إلى ميانج موضع بالشام - كتاب سماه (ما لا يسع المحدث جهله). ثم لما ولي الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق التحديث بالمدرسة الأشرفية جمع مهمم الفن في كتابه المشهور⁽⁴⁾، شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يرتبه على الوجه الأنسب. ثم سار بسيره من بعده؛ فمن معارض ومنتصر، ومستدرك ومقتصر.

- (1) قوله: (قال شيخ الإسلام): مراده الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى، وكلامه في شرحه على ألفية العراقي. انظر: فتح الباقي شرح ألفية العراقي (1/92).
- (2) انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ (ص: 19 - 20)، وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى كلام الحافظ بالمعنى.
- (3) قوله: (على منوال القاضي): قلت: ليس كذلك، بل هو كما ذكر الحافظ مستخرج على كتاب الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري.
- (4) قوله: (كتاب المشهور): وهو المسمى بمعرفة أنواع الحديث، والمشهور بمقدمة ابن الصلاح.

وأما رواية⁽¹⁾ فليس قواعد، بل هو نظير علم أصل اللغة، وعرفوه بأنه: العلم بما أضيف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً، وموضوعه: ذات النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حيث ما يخصه، وغايته: سعادة الدارين، وقيل: الصون على الخطأ من نقله. وقولي: «من حيث ما يخصه» أولى من قول شيخ الإسلام: من حيث إنه نبي؛ إذ كلامه لا يظهر شموله لصفات ذاته - ككونه مُشرباً بِحُمرة - كلَّ الظهور. وما قلناه يُخرج ما أخرجه قوله: «من نحو البحث عنه؛ من حيث إنه إنسان»، والظاهر أن البحث عن نسبه الشريف من الحديث كمولده، وعُلم من هذا أنه ليس بلازم صدور لفظ الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم، ألا ترى الشمائل؟

[ترادف الحديث والخبر والأثر]:

والحديث والخبر - مترادفان على الصحيح⁽²⁾ - : ما أضيف إلى النبي صلى

= قال الحافظ العراقي: وهو أحسن ما صنف في معرفة الاصطلاح، جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعاً.

وقال العلامة ابن جماعة: واقتضى آثارهم الشيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح بكتابه الذي أوعى فيه الفوائد وجمع، وأتقن في حسن تأليفه ما صنع.

(1) أي وأما علم الحديث رواية .

(2) قوله: (والحديث والخبر مترادفان على الصحيح): قلت: هذا مذهب جمهور المحدثين، حيث يندرج عندهم تحت مسمى «الحديث» ما أضيف إلى الصحابي، أي الحديث الموقوف، أو التابعي، أي الحديث المقطوع، ولهذا يعرفون الحديث بأنه: «ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى الصحابي أو التابعي». قال السيوطي رحمه الله في ألفيته:

وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالمَرْفُوعِ بَلْ جَاءَ لِلمَرْفُوفِ وَالمَقْطُوعِ

وعلى هذا فإن الحديث يرادف الخبر، فهما بمعنى واحد.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في (نزهة النظر شرح نخبة الفكر) (ص: 23): «والخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث».

وقيل: إنهما متغايران. فالحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والخبر: ما جاء عن غيره.

وقيل: الحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والخبر: ما جاء عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن غيره.

فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر، ولا عكس.

ويرادف الحديث أيضاً: الأثر. قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى:

اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قِيلَ: أَوْ إِلَى صَحَابِي، أَوْ إِلَى مَنْ دُونَهُ. وَقِيلَ: الْخَبْرُ أَعْمٌ، وَقِيلَ مَتَّبِئِينَ، فَالْحَدِيثُ: مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَالْخَبْرُ: مَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ، وَمَنْ تَمَّ قِيلَ لِمَنْ يَشْتَغَلُ بِالتَّوَارِيخِ وَمَا شَاكَلَهَا: الْإِخْبَارِي، وَلِلْمَشْتَغَلِ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: الْمَحْدُثُ. وَيَطْلُقُونَ السُّنَّةَ فِي أَحَدٍ اسْتِعْمَالَاتِهَا عَلَى الْحَدِيثِ. وَالْأَثَرُ: الْحَدِيثُ مَرْفُوعاً أَوْ مَوْقُوفاً، وَإِنْ قَصَرَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَلَى الْمَوْقُوفِ.

[تعريف السند والتمتن]:

والإسناد: حكاية رجال المتن كالسند⁽¹⁾، ويطلق هذا على الطريقة - أعني الرجال - نفسها؛ لأنه يستند إليه في النقل. والتمتن: الكلام المنقول، من المماتنة وهي المباعدة على الغاية، لأنه غاية السند، أو من تمتنت الكباش إذا

(وَشَهْرُؤاً رَذَفَ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ).

قال الشيخ اللكنوي رحمه الله تعالى: «وعليه جمهور المحدثين من السلف والخلف، وهو المختار عند الجمهور، كما ذكره النووي في شرح مسلم» (ظفر الأمانى بشرح مختصر الجرجاني، ص: 4).

وقيل: الحديث ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. والأثر: اسم للموقوف على الصحابة والتابعين، وهو اصطلاح الفقهاء الخراسانيين. والحاصل أن هذه العبارات الثلاث: الحديث والخبر والأثر تطلق عند المحدثين بمعنى واحد. والله تعالى أعلم.

(1) قوله: (كالسند): قلت هذا قول جمهور المحدثين. قال السيوطي رحمه الله في ألفيته:

وَالسَّنَدُ الْإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقِي مَثْنٌ كَالِإِسْنَادِ لَدَى الْقَرِيبِي

قال ابن جماعة: «والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد» (المنهل الراوي ص: 30).

وقيل بالفرق بينهما. فالسند: الإخبار عن طريق المتن، أي: رجال المتن. والإسناد: عزو الحديث إلى قائله، من قولك: أسندت الحديث إلى قائله: إذا رفعته إليه بذكر ناقله. فمثلاً قول البخاري رحمه الله تعالى: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «إنما الأعمال بالنيات...». يسمى إسناداً.

وذاات السلسلة التي ذكر فيها البخاري رحمه الله تعالى رواة الحديث تسمى سنداً. فالإسناد: حكاية طريق متن الحديث. والسند: طريق متن الحديث. والله تعالى أعلم.

شقت جلدة بيضة واستخرجتها، كأن الراوي استخرجه. أو من المتن، وهو ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأنه يرفع ويقوى بالسند. والله أعلم.

[المناسبة بين معنيي القصيدة: الغزلي والمصطلحي]:

الخامسة: لا تخفى المناسبة بين المعنيين في القصيدة، فإن أحدهما متعلق بحب المحبوب، والثاني بمصطلح حديثه.

[الشروع في شرح القصيدة]:

ولنشرع في الشرح، راجي الفتح. قال رحمه الله تعالى:

1- غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُغْضَلٌ وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلٌ

أقول: الغرام: الحب القوي⁽¹⁾، لأنه سبب لكل غرامه حتى النفس، وصحيح: سالم من غرض التعليل، أعني: حُبِّي لك قويٌّ خالص عن الأغراض، بحيثُ أَحْبَبْتُ لذاتك، ثم قال متحسراً (وَالرَّجَا فِيكَ مُغْضَلٌ) أو إن واوه للحال، وعلى كلِّ فهو إشارة لدليل دعواه من صحة الغرام، إذ لو كان معللاً ما وجد مع اليأس وانقطاع الرجاء، وحيث كان الرجاء الذي هو مصحوب بالأسباب معضلاً فأولى الطمع المجرد. والمعضل: المنقطع الضعيف، يقال: أعضله الأمر إذا أتعبه، ومنه الْمُغْضِلَاتُ - بالكسر - الشدائد. والحزن: انقباض الطبع لما يكرهه. والدمع: ما يدفعه الفؤاد بسرعة عند تأثره إلى الدماغ فيسيل إلى المقلتين فينضحان به، كأن الفؤاد يعاقب العين لأنها أصل الضرر، والجزاء من جنس العمل، وقيل: بل يصعد الوهيج للدماغ فيتولد منه إذ ذاك في قبة الدماغ الماء، ويكون عند شدتي الفرح والحزن. قال:

يا عيني صار الدمع عندك عادة تبكين من فرح ومن أحزان

ومرسل: مسترسل دائم لا ينقطع. ومسلسل: متتابع. وقوله: (وَحُزْنِي...) إلخ لا يخفى مناسبته لما قبله، لأنه يتسبب عنه. وصدر كلامه

(1) قوله: (الغرام: الحب القوي): قلت: الغرام هو التعلق بالشيء تعلقاً لا يستطاع التخلص منه، قال في اللسان: والغرام: الولوع. وقد أغرم بالشيء أي أولع به. والغرام أيضاً: العذاب والشر اللازم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ عَذَابُهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [سورة الفرقان: ٦٥]. قال أبو عبيد: أي هلاكاً ولزماً لهم. وللطف المحبة عندهم واستعدادهم لها، لم يكادوا يظلقون عليها لفظ الغرام، وإن لهج به المتأخرون.

بصحة غرامه لأنها رأس مالهم وأُسُّ حالهم، وإن سُلِّمَت للعاشق سُلِّمَ له كُلُّ ما يدعيه.

إن قلت: لِمَ لَمْ يبتدئ بالبسملة؟

قلت: لأنه كغيره من الشعراء يُجَلُّ اسم الله تعالى أن يُجَعَلَ بداية لمثل هذا الشعر⁽¹⁾، ولا مانع منه إن تعلق بها في خاصة نفسه ولم يدرجها في النظم مبادرة إلى ذلك الغرام ونحوه، كي يكون أول ما يطرق السمع على ما ذكر في البديع.

ثم فيه من المحسنات البديعية: الطباق، ويقال تطابق وتضاد وتطبيق وتكافؤ، وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة، كقوله:

على رأس عبدٍ تاجٌ يُرَيِّنُهُ وفي رجلٍ حُرٌّ قيدٌ ذُلٌّ يَشِيئُهُ

وهنا الصحيح مع المعضل، بل ومع المرسل باعتبار المعنى المصطلحي. والمعضل مع المرسل والمسلسل، بل والمرسل والمسلسل؛ لأن إرسال اللآليء مثلاً يضاد سلسلتها في السلك، والرجاء والحزن لأن الأول للمحبوب والثاني للمكروه. واللف والنشر المرتب؛ لأن قوله (مُرْسَلٌ) راجع للحزن (وَمُسَلْسَلٌ) راجع للدمع، فهو على حد: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [سورة القصص: 73].

ويحتمل أنه منشور بعكس الملفوف، كقوله:

كيف أسلُو وأنت حقف وغصن وغزال لحظاً وقدأ وردفأ

حقف: كثيب الرمل، والردف: الكفل.

(1) قوله: (لأنه كغيره من الشعراء يُجَلُّ اسم الله تعالى أن يجعل بداية لمثل هذا الشعر) قلت: اختلف العلماء في جواز كتابة البسملة أمام الشعر؛ فذهب بعض أعيان السلف إلى منع ذلك. فروى الخطيب البغدادي في الجامع عن الشعبي قال: كانوا يكرهون أن يكتبوا أمام الشعر «بسم الله الرحمن الرحيم». وفي رواية: أجمعوا أن لا يكتبوا. وروي أيضاً عن ابن شهاب الزهري قال: مضت السنة ألا يكتب في الشعر «بسم الله الرحمن الرحيم». وأجاز ذلك آخرون، منهم سعيد بن جبير، الذي كان يقول: لا يصلح كتاب إلا أوله «بسم الله الرحمن الرحيم» وإن كان شعراً.

رواه الخطيب أيضاً، وقال: تابعه على ذلك أكثر المتأخرين، وهو الذي نختاره ونستحبه. قلت: وهذا الذي يقتضيه التحقيق، إذ الشعر كما ورد في الأثر كلام؛ حسنه حسن وقبيحه قبيح. والكلام في العلوم الشرعية من الكلام حسن، فصح بذلك ابتداءه بالبسملة، والله تعالى أعلم.

إن قلت: يحتمل أنهما خبران عن كل فلا يكون من هذا الباب أصلاً.
قلنا: ممنوع، وإلا لقال مرسلات ومسلسلات وفي الحزن والدمع كأكثر
كلمات القصيدة مراعاة النظير، ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق،
وهو الجمع بين الشيئين ومناسبه، كقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [سورة
الرحمن: 5]. وقول ابن رشيقي:

أصح وأقوى ما سمعناه في النداء من الخبر المأثور منذ قديم
أحاديث ترويهما السيول عن الحيا عن البحر عن كف الأمير تميم
ناسب بين الصحة والقوة، والسماع والخبر المأثور والأحاديث، وكذا بين
السيول والحيا، والبحر وكف تميم.
ثم في البيت أربعة مباحث حديثية:

[الحديث الصحيح]:

الأول: الصحيح⁽¹⁾، وهو قسمان: صحيح لذاته؛ وستعرفه. وصحيح
لغيره، وهو: الحسن لذاته إذا تقوى بطريق أخرى. وسيأتي تعريف الحسن
لذاته. وأما الحسن لغيره فهو: الضعيف إذا تقوى، وسيأتي تعريف الضعيف.
أما الصحيح لذاته فهو: ما استجمع خمسة شروط: عدالة رواته، وضبطهم
التام، واتصال سنده، وعدم العلة، والشذوذ. وإنما لم أزد السادس - الذي في
عبارة سيدي محمد الزرقاني على البيقونية عند ذكر الضعيف - وهو: العاضد
عند الاحتياج له، لأنه في الصحيح لغيره، وكلامنا في الصحيح لذاته.
أما العدالة⁽²⁾ فهي هنا: اجتناب الكبائر وصغائر الخسة والرذائل المباحة،
ولو من عبد وامرأة.

(1) قوله: (الأول: الصحيح): وهو لغة فعيل من الصحة، ضد السقم، وهو وصف حقيقي في
الأجسام، مجازي في المعاني.

(2) قوله: (العدالة): قلت: العدالة لغة: مصدر عدل، يقال: عدل فلان عدالةً وعدولةً،
والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه، والعدل يطلق على الواحد وغيره، يقال: هو
عدل وهي عدل وهما عدل وهم عدل وهن عدل. وأما العدل الذي هو ضد الجور فهو
مصدر قولك: عدل في الأمر فهو عادل.

أما اصطلاحاً، فهي: «ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة» [نخبة الفكر
لابن حجر، ص: 38، فتح المغيث للسخاوي 315/1].

ومقومات العدالة:

- 1 - الإسلام: فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع، سواء أُعْلِمَ من دينه الاحتراز عن الكذب أم لم يعلم، لأن في قبولها تنفيذاً لقوله على المسلمين، ولم يجعل الله للمشركين على المسلمين سيلاً. وهذا الشرط - أي الإسلام - هو شرط للأداء لا للتحمل، بمعنى أن الكافر إذا أسلم قبلت روايته وإن كان تحملها حال كفره.
- وذلك مثل حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَلْقُونَ أَمْ خُلِقُوا الْمَتَّوِّاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ لَأ يُوقِنُونَ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنٌ رَيْكَ أَمْ هُمْ الْمُصِيطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٧] كاد قلبي أن يطير «رواه البخاري».
- فهذا الحديث حملة سيدنا جبير قبل أن يسلم. ففي رواية قال: «وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي».
- 2 - العقل: لأنه مناط الخطاب، فلا تقبل رواية المجنون اتفاقاً.
- 3 - البلوغ: فلا تقبل رواية من هو دون سن التكليف.
- وقال بعض الشافعية يقبل المُمَيَّرُ إن لم يجرب عليه الكذب.
- وتحرز العلماء في قبول الرواية من الصغير خشية الكذب، فقد يكذب لأنه لا يقدر أثر الكذب ولا عقوبته، ولأنه لا رادع له، ثم إن الشرع لم يجعل الصبي ولياً في أمور دنياه، ففي أمر الدين أولى.
- والبلوغ شرط للأداء لا للتحمل أيضاً، فالراوي إذا تحمل صغيراً وأدى كبيراً قبلت روايته، بدليل إجماع الأئمة على قبول حديث جماعة من صغار الصحابة مما تحملوه في حال الصغر، كالسبطين عليهما السلام وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم وغيرهم.
- 4 - التقوى: وعرفها الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر): بأنها: «اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة».
- فلا يقبل خبر المشرك.. ولا الفاسق: والفسق هو الخروج عن طاعة الله بارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر. ولا المبتدع؛ على خلاف واسع بينهم في هذا الأخير.
- 5 - المروءة: قال العلامة طاهر الجزائري رحمه الله تعالى في (توجيه النظر إلى أصول الأثر): «المروءة هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات».
- ومدار المروءة على العرف، ولهذا قال العلامة الزنجاني في شرح الوجيز: «المروءة يرجع في معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشارع، أنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد حراماً للمروءة».
- هذا وقد ذهب البعض إلى عدم اعتبار السلامة من خوارم المروءة من مقومات العدالة. قال الزركشي رحمه الله تعالى: «واعلم أن اشتراط السلامة من خوارم المروءة خارج عن العدالة، فإن العدالة اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، وخوارم المروءة: التلبس =

والضبط قسمان⁽¹⁾: ضبط صدر وهو: أن يحفظه بحيث يتمكن من

= بما لا يعتاد به أمثاله».

فالعديل إذن هو: المؤمن التقى المتصف بالصفات الحميدة، السالم من الفسق، وتعرف عدالة الراوي بأحد طريقتين:

الاستفاضة: أي اشتهار حال الراوي بالصدق واستقامة السيرة والدين حتى لا يغيب ذلك عن جمهور الأمة، وذلك مثل مالك وشعبة والسفيانيين والأوزاعي وابن المبارك وابن معين وغيرهم ممن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر.

2 - أو بتزكية أحد علماء الجرح والتعديل.

(1) قوله: (والضبط قسمان): قلت: جاء في «تهذيب التهذيب» في ترجمة (أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث): «قال أبو هارون الخريبي: ما رأيت أثبت من أبي صالح. وسمعت يحيى بن معين يقول: هما ثبتان: ثبت حفظ و ثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث: ثبت كتاب».

ثم إن الراوي لكي يكون ضابطاً يشترط فيه أمور، وهي:

1 - أن يكون متيقظاً غير مغفل.

2 - أن يكون حافظاً إذا حدث من حفظه.

3 - أن يكون ضابطاً إذا حدث من كتابه.

4 - أن يكون عالماً بما يحيل - أي يغير - المعنى إذا حدث بالمعنى.

و «يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثباتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم يحتج بحديثه» (المقدمة، لابن الصلاح ص: 115).

والضبط قيد يخرمه ما يلي:

- فحش الغلط وكثرته: لا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في رواياته، لأنه يدل على عدم حفظه.

أما من كانت غلطاته قليلة فلا تؤثر في ضبطه.

- الغفلة: أي عن الإتقان. فحديث المغفل مردود، لفقده شرط التيقظ، الذي هو أساس شريطة الضبط، الذي يلزم لقبول حديثه.

- الوهم: أي بأن يروي على سبيل التوهم، كأن يصل المرسل، أو يرفع الموقوف، أو يدخل حديثاً في حديث، أو نحو ذلك.

- المخالفة: أي للثقات، وذلك لأن ضبط الراوي يعتبر بموافقة مروياته لمرويات الثقات، كما سبق وذكرنا.

- سوء الحفظ: لا يقبل حديث سييء الحفظ، لأن سوء الحفظ وصف ينافي التيقظ والضبط. والمراد بسوء الحفظ هنا: أن يكون غلطه أقل من إصابته.

والراوي الذي يجمع بين العدالة والضبط يسمى عند المحققين: «ثقة».

استحضاره متى شاء، وضبط كتاب بأن يصونه عنده من سماعه إلى أدائه، ولا يدفعه لمن يمكن أن يغير فيه، وهذا في أول الأمر. وإلا فالعبرة الآن بما اجتمعت عليه النسخ المصححة. وإنما قيدها بالتام لإخراج الحسن.

وقولنا: اتصال سنده، أي لمنتهاه من غير حذف⁽¹⁾، سواء انتهى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو لغيره، فيكون في المرفوع والموقوف والمقطوع لا المنقطع.

وقولنا: عدم العلة، أي ولو خفية⁽²⁾، يعرفها الممارس، كجعل المدرج من الحديث، أو رواية بواسطة لم يعلم له سماع ممن فوقه، أو غير ذلك.

والشذوذ: مخالفة الثقة⁽³⁾ للجماعة، أو لواحد أوثق منه.

فوائد:

[تعدد طرق الحديث ليس شرطاً لصحته]

الأولى: ليس العزيز أي رواية اثنين أو ثلاثة يعني فأكثر شرطاً للصحيح⁽⁴⁾، بل قد يكون الغريب المروي من طريق واحدة صحيحاً، خلافاً

(1) قوله: (من غير حذف): أي من غير سقط. وهذا السقط إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف، أو من آخره بعد التابعي، أو غير ذلك. فالأول: المعلق، والثاني: المرسل، والثالث: إن كان باثنين فصاعداً فالمعضل، وإلا فالمنقطع. ثم قد يكون هذا السقط واضحاً أو خفياً، فالأول وهو الواضح يدرك بعدم التلاقي، والثاني وهو الخفي: المدلس. كذا في النخبة للحافظ.

(2) قوله: (ولو خفية): الأولى أن يقول ولو ظاهرة، لأن العلة في أصلها شيء خفي يقدر في صحة الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها، وإنما يتجاوزون بالتعليل بالعلل الظاهرة، ومرادهم العلة بمعناها اللغوي لا الاصطلاحي، كما هو ظاهر، والله تعالى أعلم.

(3) قوله: (والشذوذ مخالفة الثقة): الأولى أن يقول مخالفة المقبول، ليشمل راوي الصحيح والحسن، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ كما قال الحافظ في شرح النخبة، والله تعالى أعلم.

(4) قوله: (ليس العزيز أي رواية اثنين أو ثلاثة يعني فأكثر شرطاً للصحيح): وهذا الذي عليه الجماهير من علماء الإسلام، قال السيوطي في ألفيته:

وَلَيْسَ شَرْطاً عَدَدٌ وَمَنْ شَرَطَ رِوَايَةَ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً غَلَطَ

قال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله تعالى في شروط الأئمة الخمسة (ص: 156-157): «ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبار العدد سوى متأخري المعتزلة، فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا في الرواية ما اعتبروا في=

للقاضي أبي بكر ابن العربي المالكي المشهور - الذي قيل فيه: خزانة العلم وقطب المغرب - في شرح البخاري، وزعم أنه شرط البخاري. قال ابن رشيد - بالتصغير، وهو أبو عبد الله السبتي الإسكندراني -: وهو مردود بأول حديث من صحيحه⁽¹⁾، أي «إنما الأعمال بالنيات»، فإنه تفرد به عن عمر علقمة، ثم محمد بن إبراهيم، ثم يحيى بن سعيد. وتكلف القاضي الجواب عنه بما لا يتم، فلا نطيل به.

[صحة السند لا يلزم منه صحة المتن]

الثانية: قد يطلقون الصحة أو الحسن على الإسناد، فلا يلزم منه ما ذكر في المتن نفسه، فإن صحة الإسناد عدالة رجاله وضبطهم واتصاله ويجمع ذلك الشذوذ وبعض العلل، نعم الأصل خلافه⁽²⁾.

= الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الأحكام كما قال أبو حاتم ابن حبان - أي في مقدمة صحيحه - انتهى.

(1) قوله: (وهو مردود بأول حديث من صحيحه) قلت: وكذا بآخر حديث فيه، وهو حديث «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله العظيم سبحان الله وبحمده» فقد تفرد به محمد بن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة، ولهذا قال الترمذي بعد إخراجه: حسن صحيح غريب، قال الحافظ في الفتح: وجه الغرابة فيه تفرد محمد بن فضيل وشيخه وشيخه وصحابيه. وقال أيضاً: ولم أر هذا الحديث إلا من طريق ابن فضيل بهذا الإسناد.

قلت: بل قد ذكر بعض أهل العلم أن في الصحيحين ما ينوف على مائتي حديث من الغرائب مما انفرد به الراوي في طبقة من الطبقات، حتى ألف الحافظ الضياء المقدسي في ذلك مؤلفاً سماه «غرائب الصحيحين»، وذكر فيه ما يزيد على مائتي حديث من الغرائب والأفراد المخرجة في الصحيحين.

(2) قوله: (نعم الأصل خلافه) أي أنه إذا قال حافظ معتبر: سنده صحيح أو حسن وأطلق، فإن الظاهر من هذا الإطلاق صحة أو حسن المتن أيضاً، ويستمسك بهذا الظاهر ولا يعدل عنه إلا إذا تبين شذوذ في الحديث أو علة قاذحة، تمنع من الحكم له بالصحة أو الحسن، والله أعلم.

تنمة:

من هذا الباب أيضاً: إذا قال المحدثون: «أصح شيء في الباب كذا»: فإنه لا يلزم من هذا التعبير صحة الحديث، فإنهم يقولونه وإن كان الحديث ضعيفاً ومرادهم: أرجح ما في الباب أو أقله ضعفاً. كما قال النووي في الأذكار.

وروى الرافعي بإسناده عن ابن أبي حاتم قال: حدثنا أبو زرعة حدثنا أبو نعيم حدثنا بشر بن سلمان قال حدثني رجل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اغزوا=

وليعلم أن وصف سند بصحة أو ضعف من طريق لا ينافي وصفه بغيرها من طريق أخرى.

ويقال لذي العلة: مُعَلٌّ، لقولهم أَعْلَهُ بكذا، أو مُعَلَّلٌ من التعليل، لا مَعْلُولٌ⁽¹⁾، لأنه علّه من الشراب سقاه مرة بعد أخرى وليس مراداً، وتعبير بعضهم به سهو.

= قزوين فإنه من أعلى أبواب الجنة.

قال الشيخ الرافعي رحمه الله: «قدمت هذا الحديث على إرساله، لأن علي بن أحمد بن ثابت قال: أنا أحمد بن محمد بن داود الواعظ، حدثني إسحاق بن محمد سمعت أبا زرعة الرازي يقول: ليس في قزوين حديث أصح من هذا» (التدوين في أخبار قزوين 1/5).

وقال الحافظ الزيلعي رحمه الله: «وقوله: «أصح ما في هذا الباب حديث رافع» لا يقتضي صحته، بل معناه أنه أقل ضعفاً من غيره» اهـ (نصب الراية 2/482).

ومن هذا الباب أيضاً: قولهم «هذا الحديث أصح من هذا» فإنه لا يلزم عنه صحة ذلك الحديث، فإنهم يطلقون ذلك على أرجح الحديثين الضعيفين من باب الموازنة.

قال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (3/143) - تعليقا على قول أبي داود بعد أن أورد حديثاً: «وهذا أصح من حديث ابن جريج» - «إن أبا داود لم يحكم بصحته، وإنما قال بعد روايته: هذا أصح من حديث ابن جريج، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح، فإن حديث ابن جريج ضعيف، وهذا ضعيف أيضاً، فهو أصح الضعيفين عنده.

وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين، وهو كثير في كلام المتقدمين، ولو لم يكن اصطلاحاً لهم، لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه، فإنك تقول لأحد المريضين: هذا أصح من هذا، ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً» اهـ.

(1) قوله: (لا مَعْلُولٌ) قلت: قال العلامة المحدث إبراهيم الأبناسي رحمه الله في «الشذا الفياح» قوله - أي ابن الصلاح - إن لفظة معلول مرذولة عند أهل العربية واللغة، وتبعه على ذلك النووي، وجعله لحناً. اغترض عليه بأنه قد حكاها جماعة من أهل اللغة منهم قطرب فيما حكاها اللبلي والجوهري والمطرزي في المغرب.

وجوابه: أنه لا شك في ضعفه وإن كان ابن القوطية ذكره في الأفعال، فقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيده والحريري وغيرهما. قال صاحب المحكم: واستعمل أبو إسحاق لفظه المعلول في المتقارب من العروض، والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في مثل هذا كثيراً. وبالجملة فليست منها على ثقة ولا تلج؛ لأن المعروف إنما هو «أَعْلَهُ الله» فهو مُعَلٌّ؛ اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم مجنون ومسلول، من أنهما جاء على جننته وسللته، وإن لم يستعملا في الكلام استغنى عنهما بأفعلت. وإذا قالوا: جن وسل، أي جعل فيه الجنون والسل، كما قالوا: حرق وفسل. وأنكره الحريري أيضاً في درة الغواص.

[حكم العمل بالحديث الصحيح والحسن والضعيف]

الثالثة: الصحيح والحسن يعمل بهما مطلقاً، وأما الضعيف فإن اشتد ضعفه ترك وإلا عمل به في فضائل الأعمال⁽¹⁾.

= والأحسن أن يقال فيه «مُعَلٌّ» بلام واحدة لا «مُعَلَّلٌ» بلامين؛ فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام. وأما بلام واحدة فهو كثير، كقول المحدثين: أَعْلَهُ فلان بكذا، وقياسه مُعَلٌّ. وفي المحكم «أَعْلَهُ اللّهُ» فهو مُعَلٌّ. وفي الجوهرى: لا أَعْلَكَ اللّهُ: أي لا أصابك بعلّة.

نعم التعبير بالمعلول وجد في كلام كثير من المحدثين، كالترمذي والدارقطني وأبي أحمد بن عدي والحاكم وأبي يعلى الخليلي انتهى.

(1) قوله: (الصحيح والحسن يعمل بهما مطلقاً، وأما الضعيف فإن اشتد ضعفه ترك وإلا عمل به في فضائل الأعمال). قلت: أما الحديث الصحيح لا خلاف في جواز العمل به، بل ووجوبه.

وأما الحديث الحسن فهو عند الفقهاء ومعظم المحدثين ملحق بالصحيح في الاحتجاج والعمل به، وإن كان لا يلحقه في الرتبة لانحطاط ضبط رواته، واللّه تعالى أعلم.

وأما الحديث الضعيف؛ فالذي عليه جماهير أهل العلم جواز ذلك في فضائل الأعمال، كالأحاديث الواردة في الترغيب والترهيب والمواظب والقصص ونحو ذلك مما لا يترتب عليه اعتقاد أو إثبات حكم شرعي. ونقل اتفاقاً.

قال الإمام النووي رحمه اللّه تعالى: «أجمع أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل ونحوها مما ليس فيه حكم، ولا شيء من العقائد وصفات اللّه تعالى بالحديث الضعيف» (جزء في القيام لأهل الفضل، ص: 14).

وقال ابن قدامة المقدسي الحنبلي رحمه اللّه تعالى: «النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث لها» (المغني 1/438).

وقال ابن عبد البر المالكي رحمه اللّه تعالى: «أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به» (التمهيد 6/39).

وقال علي القاري الحنفي رحمه اللّه تعالى في رسالته «الحظ الأوفر في الحج الأكبر»: «الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال عند جميع العلماء من أرباب الكمال» (نقلاً عن الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة، للكنوني، ص: 37).

وقد أفرد الخطيب البغدادي رحمه اللّه تعالى في «الكفاية» باباً لجواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل، وأورد فيه نصوصاً كثيرة.

وقال بعض العلماء إن العمل بالحديث الضعيف مشروط بشروط ثلاثة، وهي:

1- أن لا يكون شديد الضعف، مثل ما انفرد به أحد الكذابين أو المتهمين بالكذب، أو من فحش غلظه، ونحو ذلك.

2- أن يندرج تحت أصل شرعي معمول به، شامل له، ليكون ذلك الأصل هو المستند.

وللسيوطي في ألفيته:

وللقبول يطلقون جيداً والثابت الصالح والمجودا
وهذه بين الصحيح والحسن وقربوا مشبهات من حسن
وهل يخص... إلخ كالاستدراك على ما في البيت الأول⁽¹⁾.

[معنى قولهم: حديث حسن صحيح]:

الرابعة: قد يقولون في حديث «حسن صحيح»، فاستشكل الجمع بين
الفاضل والمفضول. وزيدة الجواب أن «أو» محذوفة منه للتنوع أي صحيح من
طريق وحسن من أخرى، فهو أعلى مما قيل فيه صحيح فقط، أو للشك حيث
كان له طريق واحدة فهو دون ما جزم بصحته.

وجمهور المحدثين على أن الحسن غير الصحيح، وأن القسمة ثلاثية؛ لأنه
إن احتوى على أعلى صفات الترجيح؛ فالصحيح، أو على أصلها؛ فالحسن، أو
لا؛ فالضعيف، وما عدا هذه من مرفوع وموقوف وغيرهما تعرض لهما.

[الحكم بالصحة ظني لا قطعي]:

وحيث حكموا بنحو الصحة فمرادهم الظن لا القطع⁽²⁾. نعم ذهب جمع

3 - أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، أي أنه لا يريد أن يهجم على
الشرع برأيه، فيأخذ بالخبر الضعيف لا على صحة النسبة إليه بل على احتمال النسبة.
والشرط الأول نقل الحافظ العلائي رحمه الله تعالى الاتفاق عليه. والأخيران ذكرهما
العز بن عبد السلام وابن دقيق العيد رحمهما الله تعالى.
وفي ما كتبناه شرحاً على المنظومة البيقونية مزيد بيان وتوسع في هذا الباب، فانظره إن
شئت.

(1) قوله: (وهل يخص... إلخ كالاستدراك على ما في البيت الأول) قلت: تمام كلام الحافظ
السيوطي رحمه الله تعالى:

وهل يخص بالصحيح الثابت أو يشمل الحسن نزاع ثابت
وقول المصنف رحمه الله (كالاستدراك على ما في البيت الأول) يعني قول السيوطي
(وللقبول يطلقون جيداً والثابت)؛ فإن القبول يشمل الصحة والحسن، وإطلاقه في هذا
البيت يقتضي اتفاقهم على ذلك، والبيت الأخير يذكر الخلاف في المسألة. والله أعلم.
(2) قوله: (وحيث حكموا بنحو الصحة فمرادهم الظن لا القطع): قلت: وهذا الذي عليه
المحققون من أهل الفقه والأصول والحديث، فإن الكلام في تحقق شروط صحة الحديث
مبناه على الظن، وما بني على الظن لا يفيد إلا الظن.

كثير إلى القطع بصحة ما في الشيخين لإجماع الأمة المعصومة عن الخطأ على قبولهما.

[مبحث أصح الأسانيد]:

ولا نحكم على سند معين بأنه أصح الأسانيد مطلقاً⁽¹⁾، لأن الإطلاع على جميع أوصاف الرجال من كل وجه متعذر، وخاض بعضهم، فقال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر، وزيد عن مالك: الشافعي، وعنه: أحمد. زهي سلسلة الذهب، لم يوجد بها في مسند أحمد إلا حديث: «لا يبيع بعضكم على بيع بعض»، وقيل: غير ذلك.

[عدة الأحاديث الصحيحة]:

ولم يستوعب الصحيح في مصنف أصلاً، لقول البخاري: أحفظ مائة ألف من الصحيح ومائتي ألف من غيره، ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الكتب الستة هذا القدر من الصحيح.

[مراتب الصحيح، والتفضيل بين الصحيحين]:

وتفاوتت رتب الصحيح، فيقدم ما رواه الشيخان، ثم البخاري، ثم

= قال الحافظ رحمه الله في الفتح (428/1): تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا، لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال؛ فيعتمد انتهى. أي وكذا العكس صحيح.

وقال العلامة المحقق الكمال ابن الهمام رحمه الله في فتح القدير (317/1): «فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط» انتهى.

(1) قوله: (ولا نحكم على سند معين بأنه أصح الأسانيد مطلقاً) قلت: قد اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الإمساك عن ذلك، وعدم القطع لسند معين بأنه أصح الأسانيد: قال السيوطي رحمه الله في التدريب (76/1): «لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد واحد من رجال الإسناد الكائنين في ترجمة واحدة».

القول الثاني: الخوض في ذلك، والحكم على سند بكونه أصح الأسانيد، وقد اختلف الخائضون في ذلك على أقوال كثيرة، تعلم بمراجعة كتب الاصطلاح.

القول الثالث: عدم الإطلاق، وتقييد ذلك بنسبة مخصوصة إلى الراوي أو البلد، وهذا مذهب الحاكم.

مسلم، ثم ما هو بشرطهما، أي برجالهما، وإن لم يروياه فكذلك. فالبخاري مقدم، وهو شيخ مسلم وأشد تحريماً؛ كما يأتي في المعنعن. ولبعضهم:

قالوا: لمسلم فضل قلت: البخاري أعلى
قالوا: المكرر فيه قلت: المكرر أحلى

تورية للسکر المكرر. ومن تُكلم فيه من رجال مسلم أكثر. لبعضهم:

ضعفوا مئين من رجال ابن حجا ج ثمانين للبخاري التقى
وكذا في الأحاديث⁽¹⁾.

تُكلم في ري بضعفٍ لما رُؤا إماما الحديث الحائزا قطب الهدى
فدعد للجعفي، وقاف لمسلم ويل لهما، فاحفظ وقيت من الردي

[المستخرجات على الصحيحين]:

وقد استخرجوا عليهما مستخرجات بأن يقتصر على الأحاديث⁽²⁾، ولا يجوز أن ينسب لفظ المستخرج للأصل إلا إذا جزم بأنه هو وقد وقع التخالف كثيراً.

(1) قوله: (وكذا في الأحاديث): أي وكذا المتكلم فيه من أحاديث صحيح مسلم، أكثر من الأحاديث المتكلم فيها من صحيح البخاري. ثم ساق البيتين استدلالاً بهما، ومحل الاستدلال قوله: «فدعد للجعفي» أي ثمانية وسبعون بحساب الجمل، وقاف لمسلم أي مائة، وقوله: «ويل لهما» أي تكلم في اثنين وثلاثين حديثاً اتفاقاً على إخراجها، وإذا ضممتهما للثمانية والسبعين التي للبخاري والمائة التي لمسلم صار عدد المتكلم فيه من أحاديثهما معاً مائتين وعشرة حديثاً، وهي عدد قوله: «ري» بحساب الجمل، والله تعالى أعلم.

(2) قوله: «وقد استخرجوا عليهما مستخرجات بأن يقتصر على الأحاديث» أي أحاديث الكتاب المستخرج عليه كالصحيحين هنا، فيخرجها بأسانيد نفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيد، وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ما لم يكن هناك عذر من علو في السند أو زيادة مهمة في المتن.

ومن المستخرجات على الصحيحين: مستخرج الحافظ محمد بن يعقوب الشيباني النيسابوري المعروف بابن الأخرم المتوفى سنة 344هـ، ومستخرج الحافظ أبي ذر الهروي المتوفى سنة 434هـ، ومستخرج الحافظ أبي محمد البغدادي المعروف بالخلال 439هـ. ومستخرج الحافظ أبي علي الماسرجسي النيسابوري المتوفى 365هـ، ومستخرج الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى 430هـ.

ولا بد في نقل حديث من كتاب مشهور من تصحيح بنسخ معتمدة، وقيل: يكفي الواحدة منها. ثم في روايته بالمعنى الخلاف المشهور.

[الحديث المعضل]:

الثاني: المعضل، وحده: ما سقط منه اثنان⁽¹⁾، فهو قسم من المنقطع، فإن كان الحذف من أول السند قيل له: معلق أيضاً، أو أحدهما الصحابي فمرسل أيضاً.

[الحديث المرسل]:

الثالث: المرسل⁽²⁾: وحده: ما سقط منه الصحابي⁽³⁾، كقول نافع: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يحتج به لاحتمال أن الساقط صحابي أو غيره. وعلى الثاني يحتمل أنه عدل أو غيره، وعلى الأول يحتمل أنه

(1) قوله: (وحده: ما سقط منه اثنان): أي فأكثر على التوالي. ومثاله: ما رواه مالك في الموطأ أنه بلغه أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق». قال الحاكم رحمه الله تعالى: «هذا معضل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ».

فهذا الحديث معضل، لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة، وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج الموطأ هكذا عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

(2) قوله: (المرسل): قلت: المرسل في اللغة: مأخوذ من الإرسال: أي الإطلاق وعدم المنع، فكأن مرسل الحديث أطلق الإسناد ولم يقيده، أو هو مأخوذ من قولهم: «ناقة مرسل»: أي سريعة السير، فكأن المرسل أسرع فيه عجلًا، فحذف بعض إسناده، قال كعب بن زهير في قصيدته المشهورة:

باتت سعاد بأرض لا يبلغها إلا العتاق النجيبات المراسيل

(3) قوله: (وحده: ما سقط منه الصحابي): قلت: كذا قال البيهقي في منظومته الشهيرة: (ومرسل منه الصحابي سقط) ليس كذلك؛ لأننا لو تيقنا أن الساقط من السند هو صحابي، لحكمنا له بالاتصال لا بالإرسال، لكون الصحابة كلهم عدول، لا تضر الجهالة بهم. وإنما الحديث المرسل هو: «ما رفعه التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

ومثاله: الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يسلم الراكب على المشي، وإذا سلم من القوم أحد أجزاء عنهم». فهذا الحديث مرسل، لأن الذي رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تابعي، وهو زيد بن أسلم رضي الله تعالى عنه.

روى عن صحابي غيره، وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق. واحتج به مالك في المشهور عنه، فإن علم أن الراوي لا يرسل إلا عن ثقة فالأوجه الاحتجاج بمرسله، وتوقف بعضهم لأن الاحتمال لم ينقطع.

ثم من المرسل: قول صغار الصحابة الذين كانوا ليسوا من أهل التحمل زمنه صلى الله عليه وآله وسلم: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا. أما كبارهم فحمولون على رفع الاتصال⁽¹⁾.

[الحديث المسلسل]:

الرابع: المسلسل، وهو: ما اتفقت سلسلة رجاله في وصف أو معظمهم، كحديث الأولية فإنه ينتهي إلى سفيان⁽²⁾، ومنه المسلسل بالقسم في ثبت العلامة البديري المعروف بابن الميت⁽³⁾ بالسند المتصل لسيدي محيي الدين ابن العربي في الفتوحات المكية ما نصه: إذا قرأت فاتحة الكتاب فقل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ في نفس واحد من غير قطع، فإني أقول: بالله العظيم لقد حدثني أبو الحسن علي بن أبي ثابت فتح الفتوح الكباري الطيب بمدينة موصل بمنزلي سنة إحدى وستمئة، وقال: بالله العظيم لقد سمعت شيخنا أبا الفضل بن عبد الله بن أحمد بن عبد القاهر الطوسي الخطيب يقول: بالله العظيم لقد سمعت من لفظ أبي الفضل بن محمد

(1) قوله: (أما كبارهم فحمولون على رفع الاتصال): قلت: على القول الراجح الذي عليه أكثر المحدثين، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في هدي الساري (ص: 378): «وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم، فلا يعتد بمخالفته، والله أعلم.

قلت: والمخالف في هذا الباب هو الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وطائفة من الأصوليين، والحافظ ابن القطان الفاسي من المحدثين.

(2) قوله: (كحديث الأولية فإنه ينتهي إلى سفيان): قلت: أي حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي: «الراحمون يرحمهم الرحمن»، فإن السلسلة منه تنتهي إلى سفيان بن عيينة، وانقطع فيمن فوقه، ومن رواه مسلسلاً عن فوقه فقد وهم كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

(3) قوله: (العلامة البديري المعروف بابن الميت) قلت: هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد البديري الحسيني، الدمياطي الأشعري الشافعي، له ثبتة المسمى الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي، وشرح منظومة البيقوني في المصطلح سماه صفوة الملح، وشرح الشمعة المضية للسيوطي في النحو. توفي عام 1140هـ.

الكاتب الهروي، وقال: بالله العظيم لقد حدثنا أبو بكر بن محمد بن علي الشاشي التابعي من لفظه، وقال: بالله العظيم لقد حدثني عبد الله المعروف بأبي نصر السرخي، وقال: بالله العظيم لقد حدثنا أبو بكر محمد بن الفضل، وقال: بالله العظيم لقد حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى الوراق الفقيه، وقال: بالله العظيم لقد حدثنا محمد الحسن العلوي الزاهد، وقال: بالله العظيم لقد حدثني أبو بكر الراجعي، وقال: بالله العظيم لقد حدثني عمار بن موسى بن موسى البرمكي، وقال: بالله العظيم لقد حدثني أنس بن مالك، وقال: بالله العظيم لقد حدثني علي بن أبي طالب، وقال: بالله العظيم لقد حدثني أبو بكر الصديق، وقال: بالله العظيم لقد حدثني جبريل، وقال: بالله العظيم لقد حدثني إسماعيل، وقال: بالله العظيم لقد حدثني رب العالمين جلّ جلاله وعمّ نواله، قال الله تعالى: يا إسماعيل بعزتي وجلالي وجودي وكرمي من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم متصلة بفاتحة الكتاب مرة واحدة أشهدوا علي قد غفرت له، وتقبلت منه الحسنات، وتجاوزت عنه السيئات، ولا أحرق لسانه بالنار، وأجيره من عذاب القبر، ومن عذاب النار، وعذاب يوم القيامة والفرع الأكبر، ويلقاني قبل الأنبياء والأولياء أجمعين^(١). قال: وأسأل الله أن يغفر لي وللمسلمين. انتهى.

(1) قلت: قال العلامة ابن الطيب الفاسي رحمه الله تعالى: الراوي هنا عن أنس هو عمار بن موسى البرمكي، لا عمار بن ياسر؛ كما في كلام ابن حجر، فإنه قال: كذا هو «ابن موسى البرمكي» فيما رأيته بخط الشيخ محيي الدين بن عربي في فتوحاته، وكذا هو في مسلسلات ابن أبي عصرون في ما رأيته في نسخة صحيحة، وهكذا هو في مسلسلات السخاوي في النسخة التي عليها خطه، ثم رأيت في لسان الميزان نقلاً عن الذهبي: داود بن عفان عن أنس بنسخة موضوعة، قال ابن حبان: كتبنا النسخة عن عمار بن عبد المجيد عنه لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح. انتهى.

قال ابن الطيب: فالراوي عن داود بن عفان الراوي عن أنس هو عمار بن عبد المجيد لا ابن موسى، وأما عمار عن أنس فقد قال في لسان الميزان عن الذهبي: عمار عن أنس، قال البخاري: فيه نظر، حدث عنه ابن أبي زكرياء. انتهى كلام الذهبي. قال: وفي ثقات ابن حبان: عمار المزني عن أنس، وعنه حميد الطويل، فلعله هذا. انتهى كلام ابن حجر. قال ابن الطيب: فظهر أن عماراً الراوي عن أنس ليس بمنحصر في ابن ياسر، فجاز أن يكون ابن موسى هو الذي قال فيه البخاري: فيه نظر، ومقتضى هذه الصيغة أن يكون ممن يخرج حديثه للاعتبار ولهذا جوز ابن حجر أن يكون هو المزني الذي وثقه ابن حبان، فلا يتأتى الحكم ولا الجزم بالوضع كما هو ظاهر، والله أعلم. اهـ.

أقول: قوله يلقاني إلخ لعله في بعض المواطن .

ثم المزية لا تقتضي الأفضلية، والمسلسل يدل على شدة اعتناء الرواة بالرواية، والله أعلم .

قال:

2- وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ إِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذَلِّي أَجْمَلُ

أقول: الصبر حسب النفس عن الجزع، وأصله التصبر، ومفهوم (عنكم) أن الصبر لهم قوي حاصل، كما يقول: تحملني ما لا أطيق فأحمل، والكلام في العقل مشهور فلا نطيل به، و(إن) بالكسر على إجراء ما قبله مجرى القسم على حد ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [سورة يس: 16] والفتح على حذف الباء. وقوله: (ضعيف) أي في بعض الأحيان إذا تحملته، و(متروك) أصلاً في البعض الآخر؛ فلا تنافي، أو إنه أراد كالمتروك، أو أخبر بالضعف باعتبار ما ظن ثم بدا له أنه لا يوجد أصلاً. ثم ورد عليه أن الصبر حسن جميل، وهذا من القضايا المشهورة، فأجاب بأن ذلي في طلبكم أجمل من صبري عنكم، وإنه لا حسن إلا سماع حديثكم... إلخ، وكأن هذا نكتة تأخير الحسن، وإن كان الأنسب ذكره بعد الصحيح، وبالجملة النظم ضيق، وكأن هذا إشارة لما ينسب للإمام علي رضي الله عنه:

الصبرُ يحمدي في المواطن كلها إلا عليك؛ فإنه مذموم
وللشبراوي رحمه الله:

خليلي ما أهني بلوغ المآرب وما أقبح التسويف عند المطالب
صيرت إلى أن أثقل الصبر غاربي يقولون: إن الصبر أصدق صاحب
صدقتم، ولكن قد تقضى به عمري

إلى كم أعذب مهجة شقها الضنا وأطمع في نيل المنا بعد ذا العنا
وأضحى لسان الحال ينشد معلناً إذا كنت ذا صبر ولم تبلغ المنا
ومت فمّن ذا يجتني ثمر الصبر

أشار إلى مبحثين من المصطلح.

[الحديث الضعيف]:

الأول: الضعيف، وهو أقسام كثيرة، بيانه أن شروط الصحيح خمسة كما

تقدم، فمتى فقد منها واحد أو اثنان أياً كانا أو ثلاثة أو أربعة أو الكل فهو ضعيف، ثم فقد العدالة بفسق أو جهل حال، وفقد الاتصال بتعليق أو إرسال أو عضل، فتزيد الأقسام. قال المحققون: والشغف بتفصيل ذلك تعب بلا فائدة.

[الحديث المتروك]:

الثاني: المتروك، وهو نوع من الضعيف، لأنه ما انفرد به راوٍ وأجمع على ضعفه⁽¹⁾.

[الشاهد]:

هذا ويمكن أن قوله: (يشهد) إشارة للشاهد، وهو المقوي الموافق في معنى المتن دون لفظه⁽²⁾، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال:

3- وَلَا حَسَنَ إِلَّا سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

أقول: شافهه: خاطبه بلا واسطة من الشفة، وهي طرف الفم، لأنه

(1) قوله: (لأنه ما انفرد به راوٍ وأجمع على ضعفه): وذلك لكونه كثير الوهم فاحش الغلط، أو لكونه متهماً بالكذب؛ بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، أو عرف بالكذب في حديثه دون أن يظهر ذلك منه في الحديث النبوي. قال ابن مهدي رحمه الله: سئل شعبة رحمه الله: متى يترك حديث الرجل؟، فقال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارو عنه.

مثاله: ما رواه ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) من طريق الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن اليتيم إذا بكى اهتز عرش الرحمن لبكائه».

فهذا الحديث متروك؛ لأن فيه: الحسن بن أبي جعفر، قال النسائي: متروك الحديث.

(2) قوله: (إشارة للشاهد، وهو المقوي الموافق في معنى المتن دون لفظه): قلت: الذي استقر عليه الاصطلاح هو أن الشاهد هو ما يروى من حديث صحابي آخر موافق له في لفظ الحديث أو معناه على السواء، يقابله المتابع، وهو ما يروى عن ذلك الصحابي من طريق أخرى تامة أو قاصرة. وقد يطلق الشاهد على المتابع، ولهذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل. قال ملا علي قاري رحمه الله: إذ المقصود الذي هو التقوية حاصل بكل منهما، سواء سمي متابعاً أو شاهداً.

مفاعلة بها. وقوله يُمَلَى عَلَيَّ: أي منكم، وأشار بقوله: فَأَنْقُلُ إِلَى أَنَّهُ يَعِيهِ ويحفظه لشدة اعتناؤه.

[الحديث الحسن]:

أشار إلى الحسن، وهو: ما وجدت فيه شروط الصحيح، لكن لم يبلغ العدالة والضبط الشديدين المعتبرين في الصحيح⁽¹⁾، والتفريق بينهما يعرفه الممارس ولو الآن؛ لأن الهبات لم تنسد كما قال النووي. وأما قول ابن الصلاح: ليس لأحد أن يصحح الآن أو يحسن فالظاهر أنه نظر إلى الواقع، فالخلاف لفظي.

[السماع والمشافهة والإملاء والنقل]:

وإلى السماع من الشيخ أو بحضرته أو إسماعه. والمشافهة، وهي التحديث بلا واسطة، وقد تطلق على المشافهة بالإجازة.

وإلى الإملاء، وهو: أن يذكر الشيخ الحديث للطالب فيكتبه، وهو أعلى أنواع التحمل. وإلى النقل، وهو: أخذ الحديث وروايته.

قال:

4- وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْنِكَ الْمُعْوَلُ

أقول: يعني أمري الذي به صلاحي ليس إلا منك، كما قال:

فليتك تحلو والحياة مريرة وليتك ترضى والأنام غضاب

وليت الذي بيني وبينك عامر وبينني وبين العالمين خراب

إذا نلت حظي منك فالكل هين وكل الذي فوق التراب تراب

والمعول بمعنى التعويل، لأن اسم المفعول من غير الثلاثي يأتي بمعنى

(1) قوله: (لكن لم يبلغ العدالة والضبط الشديدين المعتبرين في الصحيح): قلت: كذا قال رحمه الله تعالى، والصواب أنهما يفترقان فقط في الضبط، حيث يشترط في الصحيح تمام الضبط، بينما يكفي في الحسن بخفة الضبط. وأما العدالة فلا يتصور تجزؤها. والله تعالى أعلم.

المصدر، كالمعسور والميسور بمعنى العسر واليسر، وأتى بقوله: (وَلَيْسَ لي . . .) إلخ دفعاً لتوهم أنه ربما تشبث بغيره، وإن كان موقوفاً في الواقع عليه.

[الحديث الموقوف]:

أشار إلى الموقوف، وهو: ما أضيف للصحابي مما يمكن رأياً، وإلا فمرفوع حكماً⁽¹⁾.

(1) قوله: (وهو: ما أضيف للصحابي مما يمكن رأياً، وإلا فمرفوع حكماً) قلت: يعني أن الموقوف هو: ما أضيف إلى صحابي من قول أو فعل، بشرط أن يخلو من قرينة الرفع، ويدخل فيه:

* قول الصحابي الذي لم يأخذ عن أهل الكتاب مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الغيبية وفصوص الماضين والموافيت والمقادير الشرعية.

* ومن ذلك التفسير الذي يتعلق بسبب نزول آية، فإنه من الصحابي الذي عاين التنزيل وعاصره في حكم المرفوع، لا التفسير الوارد عن الصحابة مما هو محل الاجتهاد.

* وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص لكون إخباره بذلك يقتضي مخبراً له.

ومن ذلك: عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من قرأ سورة الكهف كانت له نوراً يوم القيامة من مقامه إلى مكة، ومن قرأ العشر آيات من آخرها ثم خرج الدجال لم يضره، ومن توضع فقال: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، كتب في رق، ثم جعل في طابع فلم يكسر إلى يوم القيامة».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح، إلا أن النسائي قال بعد تخريجه في عمل اليوم والليلة: هذا خطأ، والصواب موقوفاً».

قال الحافظ الدمياطي: «وإن كان موقوفاً فسيبيله سبيل المرفوع، لأن مثل هذا لا يقال من قبيل الرأي الاجتهاد، والله أعلم».

* وكذا أن يحكم الصحابي على فعل ما أنه طاعة أو معصية لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

من ذلك: قول سيدنا عمار رضي الله عنه: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم» علقه البخاري بصيغة الجزم ووصله أصحاب السنن وغيرهم.

* وكذا أن يقول الصحابي: من السنة كذا. كحديث علي عليه السلام قال: «من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً، وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج» رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن.

قال:

5- وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إِلَيْكَ لَكُنْتُ لِي عَلَى رَغْمٍ عُدَّالِي تَرَقُّ وَتَعْدِلُ
أقول: لما قال (وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ . . .) إلخ كأنه ورد عليه أنه من مكارم
الأخلاق صحبة المحب ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [سورة الرحمن: 60] فما
بأله قطع رجاك؟. فأجاب: بأنه معذور بعدم علمه بما عندي، ولو رفع له حالي
وأحاط به علماً لأحسن إليّ. وقوله: (لي) متعلق بكنت، وجملة تَرَقُّ حالية، أو
بيان لما قبلها، أو متعلق بـ(تَرَقُّ). وبين «لامه» و«على» الطباق؛ لإشعار الأولى
بالنفع والثانية بالضرر، نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: 286].
والرغم: القهر؛ لأن أنف المقهور كأنه لصق بالرغام وهو التراب. والعدال: جمع عاذل، وهو اللائم بلطف أو عنف. والرقيب: من يتجسس عند الوصال،
والواشي: من ينم بينك وبين حبيبك، ولعله أراد بالعدال: الوشاة، وتَرَقُّ: تعطف،
وتَعْدِلُ: تميل عن الهجر إلى الوصل، أو من العدل في الرعية؛ لأنه رعيته.

= أو قوله: أمزنا بكذا أو نهينا عن كذا. ومن أمثلة ذلك: حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة» أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وكحديث عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه قال: «نُهينا عن الكي». رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

فهذا ونحوه له حكم الرفع على الأصح، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي، ومن يجب اتباع سُنَّته، وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

* وكذا أن يصدر عند ذكر الصحابي ما يفيد الرفع، نحو قولهم: يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية فذلك ونحوه مرفوع عند أهل العلم.

من ذلك حديث رواه الترمذي رحمه الله تعالى عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه قال: «ضرس الكافر مثل أحد»، قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وروى البخاري ومسلم من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به: «الناس تبع لقريش».

وروى مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة». قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك.

تنبيه: قد يطلق الموقوف على ما جاء عن غير الصحابة، ولكن مقيداً، نحو: «هذا موقوف على عطاء»، أو: «أوقفه فلان على الزهري»، ونحو ذلك.

[الحديث المرفوع]:

أشار إلى المرفوع، وهو ما أضيف للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ⁽¹⁾ حقيقة أو حكماً⁽²⁾، بأن لم يكن للراوي فيه مجال كما سبق. قال ابن جماعة: مثال القول: «إنما الأعمال بالنيات» ونحوه. ثم قال: وفي هذا المثال مسامحة⁽³⁾، أقول: لعل وجهه أنه لم يصرح بنسبته له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في التمثيل.

قال:

6- وَعَذُلُّ عَذُولِي مُنْكَرٌ لَا أَسِيغُهُ وَزُورٌ، وَتَدْلِيْسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

أقول: لما جرى ذكر العذال في البيت السابق، ناسب التعرض لما يتعلق بهم. والعذول: أبلغ من عاذل، فحيث كان من يبالغ لا يقبل؛ فأولى غيره. ومنكر: أي مردود، فأراد به لازمه، ووضحه بعد، والمقام للإطناب. وأسيغُهُ - بالضم - : أي لا أجيزه إلى باطني حتى أعمل به، من إساعة الفضة. والزور: الكذب. والتدليس: خلط الصدق بالكذب. قال في شرح النخبة: من الدلس، وهو اختلاط النور بالظلمة. قلت: فهو العلسُ وزناً ومعنى.

إن قلت: قوله: (زور) يفيد أنه كله كذب، فينافي التدليس. قلت: يفيدك التخلص من هذا ما سبق في قوله ضعيف ومتروك.

(1) قوله: (وهو ما أضيف للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، سواء اتصل سنده أو لم يتصل، فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمعضل والمنقطع والمعلق لعدم اشتراط الاتصال، ويخرج منه الموقوف والمقطوع لاشتراط الإضافة المخصوصة.

(2) قوله: (أو حكماً): قد سبق بيان صور ذلك عند الحديث عن الحديث الموقوف، فانظره إن شئت.

(3) قوله: (ثم قال: وفي هذا المثال مسامحة): قلت: قول المصنف رحمه الله يشير إلى أن قول ابن جماعة: وفي هذا المثال مسامحة راجع إلى حديث إنما الأعمال بالنيات، وليس كذلك، فإنه إنما قاله عقب تمثيله للفعل، حيث قال: ومثال الفعل: رجم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يهوديين زتياً، وسهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في السجود، ونحو ذلك. ثم قال: وفي المثال الأول مساهلة، وزاد الحافظ ابن قطلوبغا فيما نقله عنه: والثاني، ثم قال: قلت: لصدقه بالأثر، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

إن قلت: قد يكون العذل نصحاً صادقاً، فلا يصح إطلاق قوله زور وتدليس. قلت: لكنهم يتهمونه دائماً بذلك، ولا يروونه إلا كذلك. قال في البردة: (محضتك النصح) البيتين. وقوله يُرَدُّ وَيُهْمَلُ: تَرَقُّ؛ لأن الإهمال وعدم الاعتناء أصلاً أشد من الاعتناء والرد، ولا مانع من أنه لف ونشر مشوش مع قوله زور وتدليس.

[الحديث المنكر]:

أشار إلى المنكر، وهو: ما انفرد به راوٍ عدالته لا تجبر انفراده⁽¹⁾. إن قلت: تقدم ما انفرد به ضعيف مجمع على ضعفه متروك؛ مع أنه أشد من هذا، والإنكار أشد من الترك بلا إنكار. قلت: ليس كما فهمت؛ بل هو مما علمته قد يرد ويهمل.

(1) قوله: (المنكر، وهو: ما انفرد به راوٍ عدالته لا تجبر انفراده): أي أن الحديث المنكر هو: الحديث الذي تفرد به راوٍ ممن لا يقبل تفرده ولو كان موثقاً. مثاله: ما رواه أبو بكر الخلال في كتابه «السنة»!! قال: حدثنا أحمد بن الحسين الرقي، حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا محمد بن فليح بن سليمان، حدثني أبي، عن سعيد بن الحارث، عن عبيد بن حنين قال: بينما أنا جالس في المسجد إذ جاءني قتادة بن النعمان يحدث وثاب إليه الناس فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله لما فرغ من خلقه استوى على عرشه واستلقى ووضع إحدى رجله على الأخرى، وقال: إنها لا تصلح لبشر!!».

فهذا حديث منكر جداً، تفرد به فليح بن سليمان المدني، وهو وإن كان مختلفاً في الاحتجاج به إلا أنه لم يبلغ درجة من يقبل تفرده خاصة في مثل هذا المواطن، بالإضافة إلى نكارة متنه، المتضمن عقيدة اليهود - عليهم لعائن الله تترى - الذين ادعوا أن الله تعالى تعب بعد خلق السماوات والأرض فاستراح واستلقى على العرش في اليوم السابع مما سجله عليهم الله عز وجل في قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُؤُوفٍ﴾ [سورة ق: 38].

قال الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى في كتابه القيم «الأسماء والصفات»: «فهذا حديث منكر ولم أكتبه إلا من هذا الوجه، فإذا كان فليح بن سليمان المدني مختلفاً في جواز الاحتجاج به عند الحافظ لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم».

قلت: والذي استقر عليه الاصطلاح في تعريف المنكر هو: «ما رواه الضعيف مخالفاً الثقة»، وهذا هو اختاره الحافظ في نخبته وشرحها، ودرج عليه المتأخرون. والله تعالى أعلم.

[التدليس]:

وإلى التدليس⁽¹⁾، ويثبت بمرّة⁽²⁾، وهو نوعان⁽³⁾: الأول: أن يسمع من شيخ ثم يروي عنه حديثاً بواسطة فيسقطها ويحدث عنه بقال أو عن مثلاً حتى لا يكون كذباً محضاً، فإن علم أنه لا يحذف إلا عدلاً قُبِلَ⁽⁴⁾.

(1) قوله: (التدليس): قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى: «التدليس هو: كتم العيب في المبيع ونحوه، وهو مأخوذ من الدّلس - بالتحريك - وهو الظلمة، كأنه لتغطيته على الواقف على الحديث أو غيره أظلم أمره»، هذا في اللغة، أما في الاصطلاح فهو: «إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين للظاهر».

ثم التدليس يعرف بأحد طريقتين:

● إما بإخبار المدّلس نفسه إذا سئل. مثاله: ما ذكره الشافعي أن شعبة حدث بحديث عن حماد بن إبراهيم، قال: فقلت لحماد: سمعته من إبراهيم؟ قال: لا، أخبرني به مغيرة بن مقسم عنه.

● وإما بأن ينص عليه إمام من أئمة هذا الشأن. وقد صنف العلماء في أسماء المدّلسين. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وقد أفرّد أسماء المدّلسين بالتصنيف من القدماء: الحسين بن علي الكرابيسي صاحب الإمام الأعظم الشافعي، ثم النسائي، ثم الدارقطني. ثم نظم شيخ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في ذلك أرجوزة. وتبعه بعض تلامذته وهو الحافظ أبو محمود أحمد بن إبراهيم المقدسي، فزاد عليه من تصنيف العلائي شيئاً كثيراً مما فات الذهبي ذكره. ثم ذيل شيخنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين - العراقي - في هوامش كتاب العلائي. أسماء وقعت له زائدة. ثم ضمها ولده العلامة قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة الحافظ إلى من ذكر العلائي وجعله تصنيفاً مستقلاً، وزاد من تتبعه شيئاً يسيراً جداً. وأفرّد المدّلسين بالتصنيف من المتأخرين المحدث الكبير المتقن برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي غير متقيد بكتاب العلائي فزاد عليهم قليلاً». وقد أفرده أيضاً بالتصنيف الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه الموسوم بـ«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس».

(2) قوله: (ويثبت بمرّة): قلت: ذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه إلى أنه يثبت تدليس الراوي بمرّة واحدة، فمن ثبت عنه التدليس مرة واحدة صار في عداد المدّلسين الذين لا تقبل عنعتهم. وذهب غيره إلى اشتراط التكرار في وقوع التدليس منه وإلا لا يكون مدّلساً بمرّة واحدة. وهذا الذي اعتبره من جرح بالتدليس، فقالوا: من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع. قال الشيخ المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري في التائيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس (ص 111-112): والظاهر أن من لم يغلب عليه التدليس ولا شهر به لا يدخل في المدّلسين.

(3) قوله: (وهو نوعان): على التحقيق.

(4) قوله: (الأول: أن يسمع من شيخ ثم يروي عنه حديثاً... إلخ): ويسمى تدليس الإسناد، =

الثاني: أن يصف شيخه بأوصاف غير ما عرف بها فيتوهم أنه غيره⁽¹⁾.
وللتدليس وجوه آخر، وقد قلنا أن هذه عجالة.

قال:

7- أَقْضِي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ اتَّوَصَّلُ
أقول: أَقْضِي - بالتشديد - أي شيئاً فشيئاً، ومُتَّصِلٌ: حال من فاعله، أو
من الزمان، وهو أبلغ، كأنه عدى زمانه كما قال:
أعدي الزمان سخاؤه فسخا به [ولقد يكون به الزمان بخيلاً]
وقوله: (عَمَّا بِهِ اتَّوَصَّلُ): أي لك، أبلغ بكثير من قولهم منقطع
عنك.

= ويندرج تحته:

* تدليس التسوية: وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه فيصير الحديث عن الثقات فقط،
فيحكم له بالقبول.

وصورة ذلك أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة،
ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول
فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ
محتمل فيسوي الإسناد كله ثقات.

* تدليس العطف: وهو أن يقول: حدثنا فلان وفلان، وهو لم يسمع من الثاني المعطوف.

* تدليس السكوت أو القطع: وهو أن يقول: حدثنا أو سمعت ونحوهما ثم يسكت، ثم
يقول: إبراهيم النخعي مثلاً، موهماً أنه قد سمع منه وليس كذلك.

* تدليس الصيغ: قال ابن حجر: «ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير
أو الإخبار عن الإجازة موهماً السماع ولا يكون سمع من ذلك الشيء».

وتدليس الإسناد بأنواعه المندرجة تحته مكروه جداً ذمه العلماء، وبالغوا في تشنيعه، حتى
كان شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى يقول: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس.

(1) قوله: (الثاني: أن يصف شيخه بأوصاف . . .) إلخ: ويسمى تدليس الشيوخ، ويندرج

تحته: تدليس البلاد: قال الحافظ ابن حجر: «ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ: تدليس
البلاد، كما إذا قال المصري: حدثني فلان بالأندلس، وأراد موضعاً بالقرافة، أو
قال: بزقاق حلب، وأراد موضعاً بالقاهرة، أو قال البغدادي: حدثني فلان بما وراء
النهر، وأراد نهر دجلة . . . ولذلك أمثلة كثيرة، وحكمه الكراهة؛ لأنه يدخل في باب
التشيع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة
التكثير فلا كراهة».

[الحديث المتصل]:

أشار إلى المتصل⁽¹⁾، وهو: ما لم يحذف أحد من مبدئه إلى منتهاه، سواء كان منتهاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الصحابي أو التابعي⁽²⁾، فيشمل: المرفوع والموقوف والمقطوع. وأما المنقطع فضده، أعني: ما حذف منه شيء، فيشمل المعلق والمرسل والمعضل ما عدا المرسل، وربما تسمح بعضهم، فأطلق المنقطع على المقطوع وعكسه على ما بسطه العراقي في ألفيته. ولمتكلف أن يقول في ذكر الزمان إشارة إلى التاريخ.

8- وَهَذَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تَكَلَّفَنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأَخْمِلُ
أقول: أتى بهاء التنبيه إشارة إلى أنه فني من سقم الحب حتى لا يرى إلا بالتنبيه، كما قال:

كفى بجسمي نحولاً أنني رجلٌ لولا مخاطبتي إياك لم ترني
وقال سلطان العاشقين:

قد تركت الصبّ فيكم شبهاً ماله مما براه الشوق فني
الفي: الظل، وشبه الهجر بالموت بجامع المشقة، والأكفان تخيل، أو أنه استعارها لما يحصل منه من التلونات. وفيه رد على المعتزلة القائلين لا يجوز التكليف لما لا يطاق. قلنا: لو لم يكن جائزاً لما صح الطلب في ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [سورة البقرة: 286]، وله ثمرة العزم على الامتثال لو قدر عليّ أن المختار يحكم بما يشاء.

[الحديث المدرج]:

أشار إلى المدرج، وهو: زيادة الراوي المتوهم كونها من الحديث⁽³⁾،

(1) قوله (المتصل): ويقال له أيضاً: الموصول والمؤتصل، كما نقلها البيهقي رحمه الله تعالى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه.

(2) قوله: (أو التابعي): قلت: ليس كذلك، والذي عليه الاصطلاح أن أقوال التابعين لا تسمى متصلة إذا اتصلت الأسانيد إليهم، قال العراقي رحمه الله تعالى: «في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيّب أو إلى الزهري أو إلى مالك، ونحو ذلك».

(3) قوله: (المتوهم كونها من الحديث): أي بأن أدرجها الراوي في متن الحديث سواء أكان =

فلو فصلها نحو: «وكان ابن عمر يقول: فليس إدراجاً، ومنه: أن يروي حديثين بسندين فيرويها بسند أحدهما، فإنه مدرج في متن هذا السند⁽¹⁾، فليفهم.

[تحمل الحديث]:

وقوله: (فَأَحْمِلُ): إشارة لتحمل الحديث، ولا يشترط فيه إسلام ولا بلوغ على الصحيح؛ لكن يشترط أن يؤدي مسلماً بالغاً، نعم لا بد من التمييز بلا سن مخصوص، وهل المستحسن وقت العشرين أو الثلاثين أو الأربعين خلاف بسطة في الألفية.

قال:

9- وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجًا وَمَا هِيَ إِلَّا مُهَجَّتِي تَتَحَلَّلُ

حق هذا البيت: التقديم على ما قبله، لأنه إذا تخللت مهجته مات فيدرج في الأكفان. قوله: (فَوْقَ خَدِّي) في نسخة بدله «بالدما». ومُدَبَّجًا: مخططاً بالماء والدم، من دبج المطر الأرض، ثم قال: ولا يتوهم أن هذه دموع حقيقة إنما مُهَجَّتِي ذابت من الشوق ونزلت في صورة الدموع. يحكى أن ابن الفارض كان ينماع ثم يجمد. والمهجة: الروح والنفس.

إِن قَلْتُ: أَيَمَا أَبْلَغُ؟، كلام المصنف أم قوله:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتَهُ عَلَيْهِ وَكَفَى سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعِ

وقوله:

لَمْ يُبْقِ مَنِّي الشُّوقُ إِلَّا تَفْكَرِي فَلَو شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بِكَيْتِ تَفْكَرِي

= ذلك في أوله أو في وسطه أو في آخره وهو الأغلب، بحيث يتوهم من سمع الحديث أن هذا الكلام منه، وغالباً ما يكون الإدراج في المتن تفسيراً لعبارة في الحديث أو استنباطاً لحكم منه ظنه السامع جزءاً منه فأدرجه فيه.

(1) قوله: (فإنه مدرج في متن هذا السند): قلت: هذه صورة من صور الإدراج في السند، وبقي صورتين، وهما: الأولى: أن يكون الحديث عند راوٍ بإسناد وعنده حديث آخر بإسناد غيره، فيأتي أحد الرواة ويروي الحديثين بإسناده، ويدخل فيه الحديث الآخر أو بعضه من غير بيان. والثانية: أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد ثم يعرض له عارض فيقول كلاماً من عنده فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

وانظر - إن شئت - : المفاتيح الربانية بحل المنظومة البيقونية لي، فإن فيه زيادة بيان وتمثيل.

قلتُ: كلام المصنف؛ أما الأول فلأنه لم يبك الدم بالفعل، وأما الثاني فلأنه وإن أمحلت جفونه وغار دمه لكن مهجته باقية تتفكر، والمصنف ذابت نفسه وتسايلت. فليفهم.

[المُدْبِجُ]:

المُدْبِجُ: رواية كل قرين عن الآخر⁽¹⁾، تشبيهاً بديباجتي الوجه؛ وهما الخدان⁽²⁾، فإن روى أحدهما عن الآخر بدون العكس فهو رواية الأقران، ولا يقال له مديج والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال:

10 - فَمَتَّفَقَ جِسْمِي وَشَهْدِي وَعَبْرَتِي وَمُفْتَرَقِ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبْلَبِلُ

أقول: متَّفَقٌ: خبر مقدم، وجِسْمِي وما عطف عليه: مبتدأ مؤخر، ولم يقل متفقة مثلاً مبالغة في تلازمها فكأنها شيء واحد. ثم قال بعد مُفْتَرَقٌ مشاكلة ولتتم الإشارة للمصطلح. والشَّهَادُ والشُّهُدُ والأرق والسهر واحد. والعَبْرَةُ - بالفتح -: صيب الدمع. والقلب: يطلق على اللحمة المعلومة، وعلى اللطيفة الربانية. ومن الملح:

وما سُمِّي الإنسان إلا لنسيه ولا القلب إلا أنه يتقلب

والمبليبل: المصاحب بالبلبال وهو الحزن. ومن الملح:

وإذا البلابلُ أفصحت بلغاتها فاتق البلابل باحتساء بلابل

الأول: جمع بلبل الطائر، والثاني: جمع بلبال، والثالث: جمع بلبله -

بالضم - إبريق الخمر.

(1) قوله: المُدْبِجُ: رواية كل قرين عن الآخر): أي إما بواسطة وإما بدونها. مثاله بدون

الواسطة في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة. وفي

التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري.

وفي أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.

ومثاله بها: رواية الليث عن يزيد بن هارون عن مالك، ورواية مالك عن يزيد بن هارون

عن الليث.

والمراد بالقرين: المُساوي له في الأخذ عن الشيوخ وفي السن غالباً، وقد يكتفى بالتساوي

في السند وإن تفاوتوا سناً.

(2) قوله: (تشبيهاً بديباجتي الوجه؛ وهما الخدان) وجه التشبيه: أن المديج تساوى فيه الراوي

والمروي عنه كما يتساوى الخدان.

[الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ]:

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ: اسم تركيبى لما اتَّفَقَ لفظاً وخطأً واختلف معنى⁽¹⁾، كالخليل بن أحمد لسته رجال. ومن فوائده: دفع توهم المتعدد واحداً فيقع الخط في أمور كثيرة⁽²⁾، وألف فيه الأئمة.

[الحديث المقلوب]:

ويمكن أن قوله: (وَقَلْبِي) إشارة إلى القلب، وهو نوعان: الأول: إبدال راوٍ بآخر⁽³⁾، والثاني: أن يأخذ بسند متن ويروي به متناً آخر⁽⁴⁾، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) قوله: (الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ: اسم تركيبى لما اتَّفَقَ لفظاً وخطأً واختلف معنى): أي أن الرواة إن اتفقت أسماءهم مع أسماء آبائهم أو مع أجدادهم واختلفت أشخاصهم فهم المتفق في اللفظ والخط، والمفتروق لاختلاف الأشخاص والذوات.

(2) قوله: (فيقع الخط في أمور كثيرة): كأن يكون أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح، أو يصحح ما هو ضعيف. وهكذا.

(3) قوله: (إبدال راوٍ بآخر): أي أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ من الرواة فيأتي بعض الضعفاء أو الرضعاء ويبدل ذلك الراوي براوٍ نظيره ليرغب فيه المحدثون، كأن يكون الحديث مشهوراً عن نافع مثلاً فيجعله عن سالم. وهذا ما يعرف عند المحدثين بـ«سرقعة الحديث». وقد يقع ذلك خطأً، كأن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه كحديث مروى عن «كعب بن مرة»، فيجعله عن «مرة بن كعب».

(4) قوله: (والثاني: أن يأخذ بسند متن ويروي به متناً آخر): أي أن يكون للمتن سند ما، فيجعل ذلك السند لمتن آخر مروى بسند آخر غير السند الأول كما فعل علماء بغداد مع البخاري رحمه الله تعالى حيث جمعوا له مائة حديث فقلبوا له أسانيداً قصد امتحانه، فرد كل إسناد إلى متنه، وكل متن إلى سنده، فأذعنوا له، وأقروا له بالحفظ والفضل.

والقلب إن كان عمداً فهو حرام، وقد يندرج في الموضوع، أما إذا كان بقصد الاختبار مثلاً فجائز، قال الحافظ رحمه الله تعالى: «وشرط الجواز أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة».

وهذا النوع والذي قبله كلاهما للسند، وقد يقع القلب في المتن أيضاً، وهو قليل. ومثاله: حديث رواه أحمد وأبو داود من حديث عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن بلال أنه قال للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لا تسبقني بآمين».

قال الحافظ أحمد بن الصديق رحمه الله: هذه الرواية غلط وقع فيها قلب على الراوي، والصواب أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال لبلال: «لا تسبقني بآمين».

قال:

11- وَمُؤْتَلِفٌ وَجَدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمُخْتَلِفٌ حَظِي وَمَا مِثْلُكَ أَمَلُ الشَّجْوُ: ضرر الحب، واللَّوْعَةُ: حرقة وحيرته، والحَظُّ: النصيب.

[المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ]:

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ: ما اتَّفقا خطأ واختلفاً لفظاً⁽¹⁾. والعبرة في اتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل⁽²⁾، كعثام بالعين المهملة والثاء المثلثة ابن علي العامري الكوفي، وعتام بالعين المعجمة والنون ابن أوس الصحابي، وأسأل الله من فضله التوفيق.

قال:

12- خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَدًا، وَمُعْنَعْنَا فَعَنِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

أقول: خذه عني بلسان حالي؛ وهو الأكثر، أو بلسان قالي فيما يمكن التعبير عنه. ومُسْنَدًا لي، وَمُعْنَعْنَا عني أو مني في روايتي عن أهله، وعنعن من قبيل النحت، أي أتى بعن عن. وأراد بِمَوْضُوعِ الْهَوَى: ما يدخل ويوضع فيه بلا أصل، والهُوَى - بالقصر -: ميل النفس؛ كأنه تهوي به إلى مكان سحيق، وقد يستعمل في الخير، كقول عائشة رضي الله عنها له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

(1) قوله: (المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ: ما اتَّفقا خطأ واختلفاً لفظاً): أي أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطأ وتختلف لفظاً.

(2) قوله: (والعبرة في اتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل): وهذا حال أغلب هذا النوع، فلا ضابط له لكثرة انتشاره، وإنما يضبط بحفظ كل اسم بمفرده. ومنه ما له ضابط، وهو قسمان:

1 - ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص أو كتب خاصة: كأن تقول مثلاً: كل ما وقع في الصحيحين والموطأ «يسار»، فهو بالمشثاة ثم المهملة، إلا محمد بن بشار فهو بالموحدة ثم المعجمة.

وليس فيها «حصين» بفتح الحاء إلا في أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي، ومن عداه حصين بضم الحاء. وجميعه بالصاد المهملة إلا حصين بن المنذر أبا ساسان فإنه بالضاد المعجمة.

2 - ما له ضابط على العموم: أي لا بالنسبة لكتاب خاص أو كتب خاصة، مثل أن نقول: «عمارة» كله بضم العين إلا أبي بن عمارة الصحابي بالكسر. وحزام بالزاي في قریش، وحرام بالراء المهملة في الأنصار. وهكذا.

وسلم: ما أرى ربك إلا يُسارع في هواك، أو كما قالت. والممدود: الريح.
قال:

جمع الهوامع الهوى في أضلعي فتكاملت في أضلعي ناران
فقصرت بالممدود عن نيل المنى ومددت بالمقصور في أكفان
كأن الريح حبست سفينته عن سيره لمحجوبه. وَيَتَحَلَّلُ: يتكلف الحلول
من غير أصل.

[الحديث المسند]:

أشار للمسند. قيل: هو المرفوع، وقيل: المتصل. والحق أنه ما جمع
الرفع والاتصال⁽¹⁾.

[الحديث المعنعن]:

والمعنعن: ما رُوي بعن، ومثلها: كل ما احتمل الاتصال والانقطاع،
كقال بدون لي⁽²⁾.

وشرط حمله على الاتصال: اللقي عنه البخاري، واكتفى مسلم
بالمعاصرة، وشدّد على من شدد فشرط طول الصحبة.

(1) قوله: (والحق أنه ما جمع الرفع والاتصال): قلت حاصل ما ذكره المصنف رحمه الله
تعالى هنا أن في المسند ثلاثة أقوال:

الأول: أنه المرفوع، وهذا قول ابن عبد البرّ، وتعقبه الحافظ، بأنه يلزم عليه أن يصدق
على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعاً، ولا قائل به.

الثاني: أنه المتصل، أي سواء كان منتهاه للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أو دونه، فيشمل
المرفوع والموقوف والمقطوع، وهذا قول الخطيب البغدادي وعزاه لأهل الحديث، قال
العراقي: وكلام أهل الحديث يأباه.

الثالث: أنه المرفوع المتصل. وهذا الذي عليه الجمهور. قال الحافظ: والذي يظهر لي
بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إليه بسند ظاهره الاتصال.

(2) قوله: (ومثلها: كل ما احتمل الاتصال والانقطاع، كقال بدون لي) قلت: قال الحافظ

العراقي رحمه الله تعالى: «ذهب جمهور أهل العلم إلى التسوية بين الرواية بالنعنة وبين
الرواية بلفظ إن فلاناً قال، وهو قول مالك، وممن حكاه عن الجمهور ابن عبد البرّ في
التمهيد، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع
والمشاهدة، يعني مع السلامة من التدليس».

[الحديث الموضوع]:

والموضوع: المكذوب، وعدّه في أقسام الحديث نظراً لزعم راويه، وبينه عليه، ويحرم ذكره وكتبه بدون تنبيه عليه⁽¹⁾، ولو لترغيب وترهيب، خلافاً لمن فرّق وقال: هذا كذب له لا عليه⁽²⁾. وشذ الجويني فقال بتكفير الواضع⁽³⁾.

مثاله: «حب الدنيا رأس كل خطيئة» من كلام عيسى عليه السلام أو مالك بن دينار⁽⁴⁾. «والمعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء» والحمية: الاحتماء عن الأمور المؤذية: من كلام بعض الأطباء⁽⁵⁾، وروي كلاً حديثاً

(1) قوله: (وَيُنَبِّئُهُ عَلَيْهِ، وَيَحْرَمُ ذِكْرَهُ وَكُتِبَهُ بِدُونِ تَنْبِيهِ عَلَيْهِ): قلت: وذلك لحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

قال الشيخ اللكنوي رحمه الله: «اعلم إنه قد صرح الفقهاء والمحدثون بأجمعهم في كتبهم بأنه تحرم رواية الموضوع وذكره ونقله والعمل بما أفاده مع اعتقاد ثبوته إلا مع التنبيه على أنه موضوع، ويحرم التساهل فيه سواء كان في الأحكام والقصص أو الترغيب والترهيب أو غير ذلك، ويحرم التقليد في ذكره ونقله إلا مقروناً ببيان وضعه» انتهى.

(2) قوله: (خِلافًا لِمَنْ فَرَّقَ وَقَالَ: هَذَا كَذِبٌ لَهُ لَا عَلَيْهِ): وهو مذهب الكرامية وبعض جهال المتعبدین، كما ذكر الحافظ ابن حجر.

وقال الغزالي رحمه الله تعالى: وهذا من نزغات الشيطان، ففي الصدق مندوحة عن الكذب، وفيما ذكر الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم غنية عن الاختراع في الوعظ. وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى: «خالفوا في ذلك إجماع المسلمين الذين يعتد بهم على تحريم تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى أنه من الكبائر لخير: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». [انظر: تنزيه الشريعة 12/1].

(3) قوله: (وشذ الجويني فقال بتكفير الواضع): قد تابعه على ذلك أبو الفضل الهمداني شيخ ابن عقيل من الحنابلة. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتوح: «لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين ومن بعده، ومال ابن المنير إلى اختياره، ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك من استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله، واستحلال الحرام كفر، والحمل على الكفر كفر، وفيما قاله نظر لا يخفى، والجمهور على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد حل ذلك».

(4) قوله: (مثاله: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»... إلخ): هو إما من كلام مالك بن دينار رحمه الله كما نسبه إليه ابن أبي الدنيا في كتاب: «مكايد الشيطان»، وإما من كلام عيسى علي نبينا وعليه الصلاة والسلام كما نسبه إليه ابن أبي عاصم في الزهد والبيهقي في كتاب شعب الإيمان والزهد الكبير وأبو نعيم في الحلية، وجزم بعضهم أنه من كلام التابعي جندب البجلي رحمه الله تعالى.

(5) قوله: (من كلام بعض الأطباء): قلت: قال الحافظ السخاوي رحمه الله في المقاصد =

موضوعاً. ومن الأدب ألا يتكلم المحدث بغير الحديث عند التحديث، فقد كان ذلك سبباً للوضع من غير شعور لبعضهم، حيث يظنه السامع من الحديث، ويتحرون البعد عن الوضع، بل الخروج من خلاف الرواية بالمعنى بزيادة «أو» كما قال عند عدم الجزم، أي هذا لفظه صلى الله عليه وآله وسلم أو مثله، ونسأل الله تعالى من إحسانه اللطف.

قال:

13- وَذِي نُبْدٍ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَأَعْتَبِرْ وَعَاطِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطْوَلُ

أقول: كأنه قيل له ما هذا التبجح؟، ولا يسعه ما ترجمته عن حالك. فأجاب بهذا. والتُّبْدُ - جمع نبذة كغرفة وغرف -: هي الشيء القليل؛ لأنه يسهل نبذه، أي رميه بالأصابع مثلاً، وزاد على كونها نبذاً أنها من المبهم غير المفصل، فاعتبر بما يتفرع لك منه بحسب الفتح، وَعَاطِضُهُ: معمول أطوّل، أو مبتدأ عائد محذوف، أي شرحاً له، ويصح في تاء رُمْتَ الضم والفتح.

[الحديث المبهم]:

أشار إلى المبهم، وهو: ما فيه راوٍ لم يسم⁽¹⁾، وهو مردود⁽²⁾. وهل ولو بنحو الثقة، أو من المجتهد لمقلده؟؛ خلاف⁽³⁾.

= الحسنة (ص: 1030): لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، أو غيره.

(1) قوله: (المبهم، وهو: ما فيه راوٍ لم يسم): قلت: المبهم في اللغة اسم مفعول من الإبهام، يقال: أبهمه: أي أغلقه وسده، وطريق مبهم: إذا كان خفياً لا يستبين، وأما في الاصطلاح فهو - كما قال المصنف رحمه الله - ما كان فيه - أي في سنده أو متنه - راوٍ لم يسم - أي يذكر اسمه، بل أبهم وأخفي -.

(2) قوله: (وهو مردود): أي ضعيف، وذلك إذا كان في السند، ولم يعلم الراوي لعدم وروده مسمى في طريق آخر، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه، فكيف عدالته؟!».

وأما إذا كان في المتن فلا يضر.

(3) قوله: (وهل ولو بنحو الثقة، أو من المجتهد لمقلده؟؛ خلاف): قلت: اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال: الأول: أنه غير مقبول، لأنه قد يكون ثقة عنده، ضعيفاً عند غيره. وهو الأصح عند الحافظ. الثاني: أنه مقبول تمسكاً بالظاهر، إذ الجرح على خلاف الأصل. =

[الاعتبار]:

وللاعتبار⁽¹⁾، وهو: أن ينظر؛ هل توبع الراوي في شيخه أو شيخه شيخه أو لا؟

[غريب الحديث]:

قيل: ولغامض الحديث وغريبه⁽²⁾ المفرد بالتأليف⁽³⁾.

قال:

14- عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّدَلُّلُ

أقول: كأنه لم يرض بالاستمرار على ترك خطاب الحبيب، فرجع عوداً على بدء بخطاب التعظيم جبراً لإساءة الأدب بقطع الخطاب، أو بالمداعبة إن قلنا أن الخطاب بقوله: (خذ الوجد . . إلخ) للحبيب مازحة ومداعبة فليفهم .
قوله: (عَزِيزٌ بِكُمْ): أي بنسبته لكم، وفي الحديث: «المرء مع من

= الثالث: أنه إذا كان القائل عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه . قال الحافظ: وهذا ليس من مباحث علوم الحديث .

(1) قوله: (وللاعتبار) قلت: الاعتبار هو سبر طرق الحديث لمعرفة هل توبع الراوي أو لا؟ قال الحافظ العراقي رحمه الله في ألفيته:

الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راو غيره فيما حمل

(2) قوله: (ولغامض الحديث وغريبه): قلت: المراد بغريب الحديث ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلّة استعمالها . وهو فنّ مهم يقبح جهله للمحدثين خصوصاً، وللعلماء عموماً .

(3) قوله: (المفرد بالتأليف)؛ قال العلامة الأبناسي رحمه الله في الشذا الفياح (2/ 451-452):

«روينا عن الحاكم أبي عبد الله قال: أول من صنّف الغريب في الإسلام النضر بن شميل، ومنهم من خالفه، فقال: أول من صنّف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى، وكتابهما صغيران .

وصنّف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشأن . ثم تتبع الفتيبي ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور، ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما فوضع في ذلك كتابه المشهور .

فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك، ووراءها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة، ولا ينبغي أن يقلد منها إلا ما كان مصنّفوها أئمة جلة . انتهى .

أحب»⁽¹⁾، وأشار بقوله: (مَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ) إلى أن له أوصافاً أخرى، كالكرم والعفة.

[الحديث العزيز]:

أشار للعزيز⁽²⁾، ومرادهم به - كما في شرح النخبة - أن لا يرويه أقل من اثنين.

(1) قوله: (المرء من أحب): قلت: هو حديث متواتر، وقد أورده العلامة المحدث سيدي محمد بن جعفر الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر، وقال: أورده في الأزهار في كتاب الأدب من حديث (1) أبي موسى (2) وصفوان بن عسال (3) وجابر بن عبد الله (4) وابن مسعود (5) وأبي هريرة (6) وعلي (7) وأبي قتادة (8) وأبي سريحة (9) وعبد الله بن يزيد الخطمي (10) وصفوان بن قدامة (11) وعروة بن مضرس الطائي (12) ومعاذ بن جبل (13) وأبي أمامة الباهلي ثلاثة عشر نفساً.

(قلت): ورد أيضاً من حديث (14) أبي ذر (15) وأنس.

وفي شرح المواهب: هذا الحديث متواتر، قال في الفتح: جمع أبو نعيم الحافظ طرقه في كتاب المحبين مع المحبوبين، وبلغ عدد الصحابة فيه نحو العشرين وفي رواية أكثرهم «المرء مع من أحب» وفي بعضها بلفظ حديث أنس «أنت مع من أحببت» اهـ، وفي التيسير: مشهوراً ومتواتراً اهـ. وفي شرح الأحياء: هو مشهور جداً أو متواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكثرة طرقه اهـ، والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى.

(2) قوله: (العزيز): قلت: العزيز لغة: صفة مشبهة من «عَزَّ يَعَزُّ» بالكسر، أي قلَّ وندر، أو من «عَزَّ يَعَزُّ» بالفتح إذا قوي، كقوله تعالى: ﴿وعززنا بثالث﴾، أما في الاصطلاح فهو كما حرره الحافظ في النخبة: «ما لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين».

ومناسبة التسمية للعزيز واضحة، لعزته أي قوته بمجيئه من طريق آخر، أو لندرته وقلته حتى أن ابن حبان رحمه الله تعالى أنكر وجوده.

قال الحافظ ابن حبان رحمه الله تعالى في شرح النخبة: «وإدعى ابن حبان... أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا يوجد أصلاً، قلت: إن أراد رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين».

وما قاله الحافظ رحمه الله تعالى متوجه وسديد، وذلك لأن الحديث إذا رواه في بعض الطبقات راويان فقط، ثم رواه أكثر من ذلك فلا يخرج عن كونه عزيزاً بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان، لأن العبرة لأقل طبقات السند.

[الحديث المشهور والمتواتر]:

والمشهور، وهو: رواية ثلاثة ففوق⁽¹⁾؛ فإن استحال عادة كذبهم بلا حصر فالمتواتر⁽²⁾.

قال:

15- غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ وَحَقُّكَ عَنِ دَارِ الْقَلَى مُتَحَوِّلٌ
أقول: أشار بقوله: (يُقَاسِي البُعْدَ) إلى أنه ليس المراد غريب عن داره، بل كما قال:

غريب بين أهله مقيم صحيح وهو في المعنى سقيم
والقلى: البغض أي منك، ومُتَحَوِّلٌ بمعنى تحول، وفي نسخة (البلى)،
يعني: لا أتحول عنه للسُّلو، أما للوصل فليس في قدرتي.

[الحديث الغريب]:

أشار للغريب وهو ما انفرد به راوٍ، محتمل التفرد، غير مخالف لأقوى منه⁽³⁾.

(1) قوله: (المشهور، وهو: رواية ثلاثة ففوق): أي ما لم يبلغ حد التواتر كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله بعد. وهذا هو المشهور الاصطلاحي، وقد يطلق المشهور على الحديث الذي اشتهر مطلقاً سواء أكان له أصل - أي إسناد واحد فأكثر - أو ما ليس به أصل. ووصف الحديث بالشهرة لا يستلزم منه أن يكون صحيحاً، بل قد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً.

(2) قوله: (فإن استحال عادة كذبهم بلا حصر فالمتواتر): أي إذا تعددت طرق الحديث وبلغ رواته عدداً كثيراً في جميع طبقاته بلا حصر بحيث يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب، ويكون مستند روايتهم الحسن. فهو الحديث المتواتر. وهو يفيد العلم الضروري. والحديث المتواتر ليس من مباحث هذا الفن، لأنه يبحث فيه عن أحوال رواته، ولهذا قال الحافظ: هو ليس من مباحث علم الأستاذ.

(3) قوله: (محتمل التفرد): احتراز عما تفرد به راوٍ لا يحتمل تفرده، فهو الحديث المنكر كما سبق. وهذا التقييد غير لازم والله تعالى أعلم، فإن وصف الحديث بالغرابة لا ينافي وصفه بالنكرة ولا بالترك أو الوضع؛ بل ولا بالصحة والحسن والضعف.
وكذا قوله فيما بعد (غير مخالف لأقوى منه) هو احتراز من الشاذ، ولا معنى لهذا التقييد أيضاً، إذ الشذوذ يصح أن يجامع الغرابة أيضاً، ولا تناف، وعليه في الصحيح في حده: أنه ما انفرد به راوٍ، وهكذا حده أكثر أهل هذا الفن، والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قسموا القلبي والتَّرك إلى ثلاثة: الأول: صد الدَّلال والجفو، والثاني: صد المعاتبة على أمر حصل، والثالث - ونعوذ بالله منه - : صد المَلَل. ومن الملح:

لو صدَّ عني دلالاً ومعاتبة لكنت أرجو لكسر القلب ينجبر
لكنه ملاً فلا أرجو تعطفه وصل الزجاج عسير حين ينكسر
ولآخر:
إن القلنول إذا تنافر ودها مثل الزجاجه كسرها لا يجبر

قال:

16- فَرَفَقاً بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَا لَهُ إِلَيْكَ سَبِيلٌ لَّا وَلَا عَنْكَ مَعْدِلٌ
أقول رَفَقاً: معمول لمحذوف، وما لَهُ إِلَيْكَ سَبِيلٌ: كالتأكيد لما قبله، كقوله بعد: لَّا وَلَا عَنْكَ مَعْدِلٌ: بمعنى عدول.

[الحديث المقطوع]:

أشار للمقطوع، وهو: ما أضيف للتابعي فمن دونهم⁽¹⁾، كما سبقت

(1) قوله: (للمقطوع، وهو: ما أضيف للتابعي فمن دونهم) أي: إن خلا من قرينة الرفع، أما إذا وجدت قرينة الرفع فله حكم الرفع، أي فيكون من قبيل المرسل.

ومن ذلك قول التابعي: كانوا يفعلون. قال الحافظ الجلال السيوطي: فيه قولان لأهل الحديث والأصول:

أحدهما: أنه من باب المرفوع، وأن معناه كان الناس يفعلون ذلك في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ويعلم به ويقر عليه.

والثاني: أنه من باب العزو إلى الصحابة دون انتهائه للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثم اختلف على هذا هل هو إخبار عن جميع الصحابة، فيكون نقلاً للإجماع أو عن بعضهم؟، على قولين أصحهما في شرح صحيح مسلم للنووي الثاني.

قال شمس الدين البرشنسي في شرح ألفيته المسماة بالمرود الأصفى في علم الحديث: «قول التابعي: كانوا يفعلون يدل على فعل البعض، وقيل: يدل على فعل جميع الأمة، أو البعض وسكوت الباقيين، أو فعلهم كلهم على وجه ظهر للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولم ينكره» اهـ.

الإشارة له. وما واقعة على الحديث أو الخبر أو الأثر على الخلاف السابق، فليفهم.

قال:

17- فَلَا زِلْتَ فِي عِزِّ مَنِيْعٍ وَرَفْعَةٍ وَلَا زِلْتَ تَعْلُوُ بِالتَّجَنِّي فَأَنْزِلُ
أقول: لا دعائية، والتَّجَنِّي: ضد التذلل، وقد سبق. وفي البيت: براءة المقطع، وهو: ختم الكلام بما يشير لقطعه عند الذيق، كقوله:
بقيت بقا الدهر يا كهف أهله وهذا دعا للبرية دافع
[الحديث العالي والنازل]:

أشار للعالي، وهو: ما قَلَّتْ وَسَائِطُهُ⁽¹⁾،

= وقال الرافعي في شرح المسند: مثل هذا اللفظ يراد به أنه كان مشهوراً في ذلك العهد من غير كبير» انتهى.

تنبيه وفائدة:

قال الزركشي رحمه الله تعالى في النكت على ابن الصلاح: «إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كثير، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث، فكيف تُعَدُّ نوعاً منه؟! نعم، يجيء هنا ما يجيء في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه أن يكون في حكم المرفوع. وبه صرح ابن العربي وادعى أنه مذهب مالك» اهـ.

(1) قوله: (للعالي، وهو: ما قَلَّتْ وَسَائِطُهُ): أي رجاله، وهو على خمسة أقسام:

الأول: وهو أجلها وأعظمها: القرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعدد قليل بالنسبة إلى إسناده آخر يرد بذلك الحديث نفسه بعدد كثير، شريطة كونه سنده صحيحاً نظيفاً خالٍ من الضعف بخلاف ما إذا كان مع ضعف فلا يلتفت إليه، لا سيما إذا كان فيه أحد الكذابين المتأخرين من ادعوا سماعاً من الصحابة كإبراهيم بن هذبة ودينار بن عبد الله وأبي الدنيا الأشج ورتن الهندي ونحوهم.

قال الذهبي رحمه الله تعالى في «الميزان»: «متى رأيت المحدث يفرح بعوالي أبي هذبة ويعلى بن الأشدق وموسى الطويل وأبي الدنيا وهذا الضرب فاعلم أنه عامي بعد». وهذا القسم الأول هو العلو المطلق.

الثاني: القرب إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة عليا كالفقه والحفظ والتصنيف، كشعبة ومالك والثوري وغيرهم، مع صحة الإسناد إليه، وهذا هو العلو النسبي.

الثالث: وهو نسبي كذلك، وهو العلو المقيد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة، كالكتب الستة والموطأ ونحو ذلك، وقد جعلوه على أربعة أنواع:

والنازل: ضده⁽¹⁾. والأول أشرف، ما لم تكن رجال الثاني أعرف⁽²⁾.

- 1 - الموافقة: وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير الطريق التي توصل إلى ذلك المصنف.
- 2 - البديل: وهو الوصول إلى شيخ أحد المصنفين.
- 3 - المساواة: وهو استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.
- 4 - المصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف.
- الرابع: تقدم وفاة الشيخ الذي تروي عنه عن وفاة شيخ آخر وإن تساويا في عدد الإسناد.
- الخامس: العلو بتقدم السماع، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً، والآخر من أربعين سنة، فالأول أعلى من الثاني.
- (1) قوله: (والنازل: ضده): يعني أن النزول يقابل العلو، فكل إسناد عالٍ فالإسناد المقابل له نازل، وبذلك يكون النزول خمسة أقسام كما هو ظاهر. والله تعالى أعلم.
- (2) قوله: (والأول أشرف، ما لم تكن رجال الثاني أعرف): قلت: يعني أن تفضيل الإسناد العالي على النازل ليس على الإطلاق، فإذا كان في الإسناد النازل فائدة تميزه فهو أفضل، كما لو كان رجاله أوثق من رجال العالي أو أحفظ أو أفقه ونحو ذلك.
- قال ابن المبارك رحمه الله تعالى: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال».
- وقال الحافظ السلفي رحمه الله تعالى: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق».
- وعنه أيضاً قال:
- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| ليس علو الحديث قرب رجال | عند أرباب علمه النقاد |
| بل علو الحديث بين أولي الحف | ظ والإتقان صحة الإسناد |
| وإذا ما تجمعا في حديث | فاغتنمه فذاك أقصى المراد |
- قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «هذا ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب».
- وقال وكيع رحمه الله تعالى لأصحابه: أيما أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟، فقالوا: الأول، فقال: الأعمش عن أبي وائل: شيخ عن شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود: فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا من حديث يتداوله الشيوخ».
- وإلى هنا تم الكلام في تحرير حاشية هذا المصنف البديع الوضع في ليلة واحدة فضلاً من الله وممة، والله أسأل الإخلاص في القول والعمل القبول والنفع به في الدارين.
- تم ليلة الثالث عشر من جمادى الآخرة عام 1430هـ.
- الموافق 8 يونيو عام 2009 ميلادية.

قال :

18- أُورِي بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبٍ وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ

أقول: أسلفنا الكلام في ذلك أول الكتاب قبل. التورية: من الورا كأنه جعل أحد المعنيين ورأه أي خلفه، لأنه لم يرده؛ أقول: لا بل من الإرادة؛ لأنه يُرِي السامع المعنيين وإن كان المراد أحدهما.

إن قلت: لم يذكر سعدى وما عطف عليها.

قلت: بعد تسليم أن المراد أوري في هذه القصيدة فليس حصراً، بل المراد أذكر ألفاظاً تورية، فاندرج ألفاظ المصطلح.

قال :

19- فَخُذْ أَوْلَا مِنْ آخِرْتُمْ أَوْلَاً مِنْ النُّصْفِ مِنْهُ فَهُوَ فِيهِ مُكْمَلُ

20- أَبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ أَهِيْمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلُ

أقول: يعني خذ اللفظ الأول من البيت الآخر، ثم الأول من نصفه، فاسم محبوبه فيما أخذته، بقطع النظر عن هيئته في النظم، فهو إبراهيم. ويحتمل أنه أراد فخذ أولاً من جهة الآخر يعني خذ «بر» من الكلمة الأولى، ثم خذ في الأول من نصفه وهو «آه» وكلاهما من أسمائه تعالى وإن كان الثاني أعجمياً، ويشير له أوري. . إلخ، أو أنه أشار لحاله وأنه يهيم ومع ذلك يبرأ، أي يسلم من الفجور؛ لأن حبه غير مذموم شرعاً، واللّه سبحانه وتعالى أعلم بالحال، وإليه المرجع والمآل، وقد كمل بعيد صلاة الجمعة سادس عشر صفر سنة سبع وسبعين ومائة وألف بمسجد سيدنا ومولانا الإمام الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحمد لله وحده.

تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

نقل من نسخة المؤلف رضي الله عنه

سُود في غرة جمادى الأولى سنة

ثمانية عشرة ومائتين وألف 1218 من الهجرة النبوية

بخط محمد عتيم السّمان

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

2

شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

فيه ستة ايضا قال الامام محمد ان حصيل طلبة من ساداتنا
 ستة عند سلفه وقبله ان معنى في مرقد النور ما من بعد
 ما انتهى اليه الست قال في اسناد علي وعلقه انما من ساداتنا
 من رسول الله ما اسنادنا منه غير معيب وذلك من اول
 انواع العروة ما الامام محمد ان سرف الا اسناد قرينه الى
 اوزى سندون والرواية ورواية وانت الذي بعد اسناد اول
 محمد اول من اخرج اولاد من السبعة بعد محمد بن علي

ايراد الست الى ...
 ان العروة الستة الاولى من امر الاخير والاولى من اول العروة

صار ان شرحه وهو مقصود

شرح بدرية من السبعة

والله اعلم بالصواب

تاريخ الشيخ الامام تاج العلام في حاشية العروة في تاريخ الاسلام
 خلال القرن ابو الفضل عبد الرحمن السمرقاني الشافعي
 تلميذ تلميذ الرومي والروميان واسكنه اعلى مراتب السعديان
 ونفعنا بقدرته في الفساه والامر بصدق منه الحوائج
 البديع منه واحدا منه والرميع شانه وانما منه والعروة

ترجمة الحافظ ابن عبد الهادي

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عماد الدين أبي العباس أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن محمد بن يوسف بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل دمشقي الصالحي الحنبلي، الشيخ الحافظ المقرئ الفقيه النحوي، ولد سنة 705هـ، وقرأ القرآن بالروايات، وسمع ما لا يحصى من المرويات، أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن عبد الدايم وعيسى المطعم وغيرهم، ولازم الحافظ المزي.

قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ: «الإمام الأوحد الحافظ ذي الفنون... اعتنى بالرجال والعلل وبرع وجمع وتصدى للإفادة والاشتغال في القراءات والحديث والفقه والأصول والنحو وله توسع في العلوم وذهن سيال». له عدة مصنفات، منها: أحاديث الجمع بين الصلاتين في الحضر، الأحاديث الضعيفة التي يتداولها الفقهاء وغيرهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعليقه على العلل لابن أبي حاتم، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك، والصارم المنكي في الرد على السبكي وغيرها.

توفي رحمه الله سنة 744هـ.

من مصادر ترجمته:

تذكرة الحفاظ للذهبي (4/1508).

الوافي بالوفيات للصفدي (2/161).

ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (2/436).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه:

1- غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلٌ وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ، وَمُسْلَسَلٌ

قال الشيخ الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الهادي:

الحديث الصحيح المتفق على صحته: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

وبعضه أصح من بعض، فرواية مالك عن نافع عن ابن عمر أصح من رواية غيره.

والمُعْضَلُ: - بفتح الضاد المعجمة - عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.

مثاله: قول مالك: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، بإسقاط نافع وابن عمر⁽¹⁾.

والمُرْسَلُ: ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي الاحتجاج به خلاف مشهور؛ والصحيح فيه التفصيل.

والمسلسل من الحديث: مثل قولهم: «سمعت فلاناً»، قال: «سمعت فلاناً».. إلى آخر الإسناد.

و «أخبرنا والله فلان»، قال: «أخبرنا والله فلان»، إلى آخره.

(1) قلت: هذا التمثيل يقتضي اشتراك المعضل والمعلق، والذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين: تخصيص المعلق بما كان السقط فيه من أول السند من تصرف مصنف كمالك هنا، والمعضل ما سقط منه اثنان فأكثر في أثنائه، والله تعالى أعلم.

2- وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذَلِّي أَجْمَلُ

الحديث الضعيف: هو ما ليس بصحيح ولا حسن.

وهو جنس تحته أنواع كثيرة: كالشاذ، والمعلل، والمضطرب، وغيره.

والحديث المتروك: هو ما انفرد به رجل مجمع على ضعفه.

وقد يترك الحديث أو الرجل بعض الأئمة ويحتج به بعضهم، والله

سبحانه أعلم بالصواب وأحكم.

3- وَلَا حَسَنٌ إِلَّا سَمَاعٌ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

الحديث الحسن: قيل: هو ما عُرف مخرجه واشتهرت رجاله. وقيل: هو

الحديث الذي فيه ضعف قريب مُحْتَمَل.

وقد اختلفوا في حده اختلافاً كثيراً، ولم يضبطوه بضابط شاف⁽¹⁾.

وقيل: هو ما كان رواه أهل الصدق؛ لكن لم يبلغ درجة الصحيح؛

لكونه غير حافظ أو متقن.

(1) قلت: الواقع أن إيجاد تعريف دقيق للحديث الحسن أمر غير ميسور، ولهذا اختلف المحذون في تعريفه، حتى قال بعضهم: «إنه لا مطمع في تمييزه»، وقال العلامة الطيبي في «الخلاصة»: «اعلم أن هذا المقام صَعِبٌ مُرْتَقَاةٌ، وَعَقَبَةٌ كَوْوَذَةٌ»، وقال الذهبي رحمه الله: «وفي تحرير معناه اضطراب... ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تدرج كل الأحاديث الحسان فيها، فإنا على إياس من ذلك».

وقال البرشنسي في ألفيته:

الْحَسَنُ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَشِيرٌ وَلَيْسَ فِي حَدِّ صَحِيحٍ قَدْ حُصِرَ

وما ذلك إلا لأن الحديث الحسن هو في مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، فهو كما يقول بعضهم: «في رواه مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة».

يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عَسَرَ التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي يَتَقَدَّحُ عند الحافظ وَوَيْمًا تَقْصُرُ عنه عبارته».

والمعتمد في تعريف الحديث الحسن عند جمهور المتأخرين، تعريف الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى حيث قال: «وخبِرَ الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند، غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته... فإن خَفَّ الضبط فالحسن لذاته».

وصورته أن نقول - كما بين الحافظ رحمه الله تعالى - : «الحديث الحسن هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة قاذحة».

وقد يكون رجال إسناده الحديث متفق على توثيقهم وحفظهم وإتقانهم، ولا يكون الحديث صحيحاً، بل يكون حسناً أو ضعيفاً؛ لعلة مؤثرة فيه، أو شذوذ، أو اضطراب، أو غير ذلك.

والمشافهة: هي السماع من لفظ الشيخ، وهي أرفع من القراءة عليه، والله سبحانه أعلم.

4- وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ

الحديث الموقوف: هو ما يُروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحو ذلك، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرفوعاً إليه.

5- وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إِلَيْكَ لَكُنْتُ لِي عَلَى رَغْمِ عُدَالِي تَرِقٌ وَتَعْدِلُ

الحديث المرفوع: قيل: هو ما أُضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

6- وَعَدْلُ عَنُولِي مُنْكَرٌ لَا أَسِيغُهُ وَزُورٌ، وَتَدْلِيْسٌ يُرْدُ وَيُهْمَلُ

الحديث المنكر: ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرد.

نحو حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق».

تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرد، بل تكلم فيه ابن معين وغيره، والله أعلم⁽¹⁾.

(1) الحديث رواه النسائي في الكبرى (4/166)، وابن ماجه في سننه (2/1105)، وأبو يعلى في مسنده (7/356)، والحاكم في مستدركه (4/135)، والبيهقي في شعب الإيمان (5/112) كلهم من طريق أبي زكير عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً به.

وقد تفرد به أبو زكير هذا. وقول المصنف رحمه الله: وهو شيخ صالح، كذا قال الخليلي =

والتدليس المذموم: هو أن يروي الرجل الحديث عن شيخ عاصره أو سمع منه في الجملة ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه عنه؛ بل سمعه من ضعيف أسقطه، كتدليس بقية والوليد وغيرهما، بخلاف تدليس ابن عيينة وغيره ممن يدلّس على الثقات، فإنه ليس بمذموم، واللّه سبحانه أعلم.

7- أَقْضَى زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ اتَّوَصَّلُ

الحديث المتصل: هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف.

مثال المتصل المرفوع من الموطأ: مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله.

والمنقطع: هو الحديث الذي لم يتصل إسناده، بأن يكون سقط منه رجل أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر⁽¹⁾، واللّه أعلم.

= في الإرشاد، ومداره صلاحيته في دينه جرياً على عادتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة أما حيث أريد في الحديث فيقيدونها ويتأيد بباقي كلامه: فإنه قال غير إنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده.

وأما قول المصنف: أخرج له مسلم في كتابه، وإنما أخرج له في موضع واحد متابعة.

والحديث قد صرح بأنه منكر: النسائي بعد إخرجه، وابن عدي حيث أورده في ترجمة أبي زكير من الكامل، والعقيلي، حيث قال في ترجمة أبي زكير في ضعفائه: لا يتابع على حديثه، وأما حديث هشام بن عروة، فلا يعرف إلا به. والذهبي في اختصار المستدرک، حيث قال: حديث منكر، ولم يصححه المؤلف. وأورده ابن حبان في ترجمة أبي زكير في كتابه المجروحين، وقال: وهذا كلام لا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد مثل به أيضاً للحديث المنكر: ابن الصلاح في مقدمته (ص: 80)، والعراقي في ألفيته، والسخاوي في فتح المغيب (1/203)، والسيوطي في تدريب الراوي (1/240) وغيرهم.

(1) قلت: فعلى هذا يدخل فيه المرسل والمعلق والمعضل، ولكن المحققين من علماء الحديث خصوا المنقطع بما لا تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، فيقال في حده: «ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر قبل الوصول إلى الصحابي، بشرط عدم التوالي، وأن لا =

8- وَهَذَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تَكَلَّفْنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأَحْمِلُ

الحديث المدرج: هو ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كلام بعض رواة؛ بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصلاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال؛ فيتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك يقع في الحديث كثيراً.

9- وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجًا وَمَا هِيَ إِلَّا مُهَجَّتِي تَتَحَلَّلُ

المدبج في الحديث: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر، كأبي هريرة وعائشة، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين - رضوان الله عليهم أجمعين - .

فإن روى أحد القرينين عن الآخر ولم يروِ الآخر عنه لم يُسمَ مدبجاً، كرواية سليمان التيمي عن مسعر من غير عكس، والله سبحانه أعلم.

10- فَمُتَّفَقٌ جِسْمِي وَسُهْدِي وَعَبْرَتِي وَمُفْتَرَقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبْتَلِ

11- وَمُؤْتَلَفٌ وَجْدِي وَسُجُوبِي وَلَوْعَتِي وَمُخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ أَمَلٌ

وأما المتفق والمفترق: فهو ما اتفق خطأ ولفظاً، بخلاف المؤتلف والمختلف؛ فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ.

وللمتفق والمفترق أقسام كثيرة، ومن بعض أمثلته: أبو عمران الجوني

اثنان:

أحدهما التابعي: عبد الملك بن حبيب، والثاني اسمه: موسى بن سهل، بصري سكن بغداد، يروي عن هشام بن عمار وغيره، وروى عنه دُعْلُج بن أحمد وغيره.

= يكون في أول السند.

فقولنا: «قبل الوصول إلى الصحابي»: قيد يخرج به المرسل.

وقولنا: «بشرط عدم التوالي»: قيد يخرج به المعضل.

وقولنا: «أن لا يكون أول السند»: قيد يخرج به المعلق.

ومن ذلك: محمد بن عبد الله الأنصاري اثنان متقاربان في الطبقة:
أحدهما: الأنصاري المشهور، القاضي أبو عبد الله شيخ البخاري.
والثاني: كنيته أبو سلمة، ضعفه.

ومن ذلك: محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان؛ كلاهما في
عصر واحد، وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عبد الله وغيره، فأحدهما: هو
المعروف بأبي العباس الأصم. والثاني: أبو عبد الله الأخرم الشيباني، ويُعرف
بالحافظ دون الأول، والله سبحانه أعلم.

والمؤتلف والمختلف: وهو ما يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ
صيغته، ك«عثام بن علي» و«غُثَام بن أوس»، ويسير بن عمرو وبُشير بن
يسار، وحرير بن عثمان وجرير بن عبد الحميد، وحُصَيْن بن المنذر
وحصين بن عبد الرحمن.

12 - خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْتَدًّا، وَمَعْنَعْنَا فَعَبْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

قال الحافظ أبو بكر الخطيب: المسند عند أهل الحديث: هو
الذي اتصل إسناده من رواية أوله إلى منتهاه. وأكثر ما يُستعمل ذلك
فيما رُوي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ دون ما جاء عن الصحابة
وغيرهم.

وفي المسند خلاف غير هذا⁽¹⁾.

وأما الإسناد المعنعن: فهو الذي يقال فيه «عن فلان عن فلان»، وعدّه
بعض الناس من قبيل المرسل، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه من قبيل
المتصل، وحكاه أبو عمرو الداني إجماعاً.

والحديث الموضوع: هو المُفْتَعَل المُخْتَلَق المصنوع، الذي اختلقه
واضعه، وهو شر الأحاديث الضعيفة، ولا يحل لأحد عَلِمَ حاله روايته في أي
معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه.

ويعرف كون الحديث موضوعاً: بإقرار واضعه⁽²⁾، أو ببركاسة

(1) وانظر: ما سبق تقريره في حاشيتنا على الرسالة السابقة.

(2) كما أقر معلّى بن عبد الرحمن الواسطي عند موته أنه وضع في فضل علي بن أبي طالب
سبعين حديثاً. [انظر: ضعفاء العقيلي 4/215، والكشف الحثيث، ص: 259].

لفظه⁽¹⁾، أو غير ذلك⁽²⁾، واللّه سبحانه أعلم.

13- وَذِي نُبْدٍ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَأَعْتَبِرْ وَعَاطِمُضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطْوَلُ

المبهم من الحديث: هو ما جاء عن غير مسمى، نحو: سفيان عن رجل عن الزهري.

وأما الاعتبار: فذكر الحافظ أبو حاتم بن حبان أن طريق اعتبار الأخبار مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فينظر: هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين؛ فإن وجد علم أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإن لم يجد ذلك، فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة رضي الله

(1) لاستحالة أن يصدر ذلك من أفصح من نطق بالضاد، قال ابن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن والركعة ترجع إلى الرداءة، أما ركة اللفظ فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكاذب».

ومن ركاكة المعنى: الإفراط بالوعد والوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، كما يوجد كثيراً في حديث القصاص، مثل من صلى كذا فله سبعون داراً في كل دار سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون ألف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية!!!.

(2) نحو التاريخ، بأن يعين الراوي للحديث تاريخ مولده أو سماعه بما لا يمكن معه الأخذ عن شيخه، أو يقول: إنه سمع في مكان يعلم أن الشيخ لم يدخله.

من ذلك: ما قاله أبو ذر الهروي: سمعت نصر الأندلسي كان يحفظ ويفهم ورحل إلى خراسان، قال: خرجت إلى عكبراء فكتبت عن شيخ بها عن أبي خليفة وعن ابن بطة، ورجعت إلى بغداد، فقال الدارقطني: إيش كتبت عن ابن بطة؟، قلت: كتاب السنن لرجاء بن مرجا، حدثني به عن حفص بن عمر الأردبيلي، عن رجاء بن مرجا. فقال الدارقطني: هذا محال!! دخل رجاء بن مرجا بغداد سنة أربعين، ودخل حفص بن عمر سنة سبعين، فكيف سمع منه!!.

وحكى الحسن بن شهاب نحو هذه الحكاية عن الدارقطني وزاد: أنهم أبردوا بريداً إلى أردبيل، وكان ولد حفص بن عمر حياً هناك، فعاد جوابه أن أباه لم يروه عن رجاء بن مرجا، ولم يره قط!!، وأن مولده كان بعد موته بستين!! قال: فتبع ابن بطة النسخ التي كتبت عنه، وغير الرواية وجعل مكانها عن أبي البراء حبان عن فتح بن شخرف عن رجاء!!.

عنه، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأبي ذلك وجد يعلم به أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا.

والغامض من الحديث: ما تكون صورته صورة المتصل ولا يكون كذلك⁽¹⁾.

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين . . .» الحديث.

فهذا صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين؛ لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبه الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق، وإنما من شريك عن أبي إسحاق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

14- عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّلُ

15- غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ وَحَقُّكَ عَن دَارِ القَلْبِ مُتَحَوَّلٌ

الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجْمَعُ حديثهم؛ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى «غريباً»، فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا في حديث: يُسمى «عزيزاً»، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً: يُسمى «مشهوراً»، والله أعلم.

16- فَرَفِقاً بِمَقْطُوعِ الوَسَائِلِ مَا لَهُ إِلَيْكَ سَبِيلٌ لَأَوْلَا عَنْكَ مَعْدِلٌ

المقطوع من الحديث غير المنقطع، ويُقال في جمعه: مقاطع ومقاطع. وهو: ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم.

(1) كذا قال رحمه الله تعالى، والذي فسره به الأمير: أنه إشارة إلى علم غريب الحديث، ولعل قول الأمير هو الأولى والظاهر، وإن كان قول الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله محتملاً من كونه إشارة إلى الحديث المعل، ولم يتعرض لذلك ابن جماعة، وأما الحافظ ابن قطلوبغا فذكر الاحتمالين معاً، وظاهر كلامه يشير إلى ترجيح الاحتمال الذي ذكره الأمير، والله تعالى أعلم.

17- فَلَا زِلْتَ فِي عِزِّ مَنِيْعٍ وَرَفْعَةٍ وَلَا زِلْتَ تَعْلُوُ بِالتَّجَنِّي فَاتْرُلُ
أصل الإسناد أولاً خصيصةً فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةُ بالغة
من السنن المؤكدة.

قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.
وطلب العلو فيه سُنَّةٌ أيضاً، قال الإمام أحمد بن حنبل: طلب الإسناد
العالي سُنَّةٌ عن من سلف.

وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيتاً
خالياً وإسناداً عالياً.
والعلو على أقسام:

منها: القرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد نظيف غير
ضعيف، وذلك: من أجل أنواع العلو.

قال الإمام محمد بن أسلم: قرب الإسناد قربةً إلى الله عز وجل، والله
أعلم.

18- أَوْرِي بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبِ وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ

19- فَخُذْ أَوْلَا مِنْ آخِرٍ ثُمَّ أَوْلَا مِنْ النُّصْفِ مِنْهُ فَهُوَ فِيهِ مُكْمَلُ

20- أَبْرُ إِذَا أَفْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ أَهْيِمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلُ

إذا أخذت الكلمة الأولى من البيت الأخير، والأولى من أول نصفه، صار
«إبراهيم» وهو المقصود، والله سبحانه أعلم.

تَمَّتْ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

3

زوال الترح
شرح منظومة ابن فرح

تأليف:

بدر الدين بن جماعة الكناني

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

ترجمة بدر الدين بن جماعة

هو: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، الشهير ببدر الدين. الإمام الفقيه الشافعي المحدث القاضي العابد الزاهد.

ولد بمدينة حماه عام 639هـ، وتلقى العلم من أبيه، وسمع الحديث من زين الدين أبي الطاهر إسماعيل بن عبد القوي، ثم انتقل إلى دمشق حيث درس الفقه والأصول والنحو والمعاني على شيخ العربية فيها ابن مالك، ثم انتقل للقاهرة حيث أخذ الحديث عن أصحاب الحافظ البوصيري.

ثم تصدر للتدريس، وتخرج على يديه كثير من كبار العلماء كالذهبي والسبكي الابن والإمام ابن جابر الواد آشي والحافظ ابن كثير وغيرهم.

تولى قضاء القدس، ثم مصر، ثم دمشق، ثم اعتزل القضاء لما كبر، وانقطع بمنزله يسمع العلم عليه ويتبرك به.

قال الذهبي في معجم شيوخه: قاضي قضاة الإسلام، الخطيب المفسر، له تعليقات في الفقه والحديث والأصول وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام مع دين وتعب وتصوف وأوصاف جميلة.

له عدة مصنفات، منها: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، التبيان لمهمات القرآن، تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، الطاعة في فضيلة الجماعة، غرر التبيان في تفسير القرآن، الفوائد الغزيرة المستنبطة من أحاديث بريرة، الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة، كشف الغمة في أحكام أهل الذمة، كشف المعاني عن متشابه المثاني، المنهل الروي في علوم الحديث النبوي، وغيرها.

توفي ليلة العشرين من جمادى الأولى عام 733هـ.

من مصادر الترجمة:

الوافي بالوفيات للصفدي (18/342).

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (9/139).

الدرر الكامنة لابن حجر (3/368).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العالم العلامة البحر الفهامة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جماعة الكتاني الشافعي تغمده الله برحمته:

الحمد لله الذي كمل نوع الإنسان بحلل البيان والتبيان، وجعله مفضلاً ببراغة اللسان على كل حيوان، وصلى الله وسلم على أشرف ولد عدنان، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

وبعد:

فهذا شرح لطيف على منظومة ابن فرح الإشبيلي رحمه الله تعالى، نافع إن شاء الله تعالى، وسميته بـ«زوال الترح في منظومة ابن فرح»، فأقول والله المستعان:

1- غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلٌ وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُزْسَلٌ، وَمُسْلَسَلٌ
 أعلم وفقني الله تعالى وإياك لما يحب ويرضى أن هذا البيت اشتمل على أربع قواعد:

الأولى: الصحيح، وحده: ما رواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. والعدل: المتصف بالعدالة، والعدالة: ملكة تمنع من اقتراف الكبائر والإصرار على الصغائر. والكبيرة: المعصية التي توجب الحد، والصغيرة: المعصية التي لا توجب الحد. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: لا كبيرة مع استغفار كما لا صغيرة مع إصرار.

وأصح الأسانيد؛ قال البخاري: عن مالك عن نافع عن ابن عمر. قلت: وعليه أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

الثانية: المعضل، وحده: ما سقط من سنده اثنان. مثاله: قول مالك: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل الكلاب لسقوط نافع وابن عمر⁽¹⁾.

(1) فيه ما سبق الإشارة إليه في الرسالة السابقة.

الثالثة: المرسل، وحده: ما سقط من إسناده صحابي، مثاله: قول نافع: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل الكلاب.

الرابعة: المسلسل، وحده: ما اتفق رواته على صيغة أو حالة أو كيفية. مثاله: أن يقول الراوي «حدثني والله فلان بكذا، قال: حدثني والله فلان بكذا، قال: حدثني والله فلان بكذا». ويسمى مسلسل الحلف.

2- وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَثْرُوكٌ وَذَلِّي أَجْمَلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: الضعيف، وحده: ما ليس صحيح ولا حسن، وأنواعه كثيرة.

الثانية: المثروك، وحده: ما تفرد بروايته واحد وأجمع على ضعفه.

فرع: الصبر حده: حبس النفس عند الجزع.

3- وَلَا حَسَنٌ إِلَّا سَمَاعٌ حَدِيثُكُمْ مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: الحسن، وله معنيان، معنى في اللغة، وهو: ما تشتهيه النفس

وتميل إليه، ومعنى في الاصطلاح، وهو: ما اتصل سنده واشتهر مخرجه، وفي

سنده مستور له شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان.

الثانية: المشافهة، وحدها: السماع من لفظ الشيخ.

فرع: اختلف العلماء، فذهب قوم إلى أن قراءة المعلم أولى من قراءة

المتعلم، وذهب قوم إلى أن قراءة المتعلم أولى، ويحكى هذا عن مالك وأبي

حنيفة رضي الله تعالى عنهما، وقيل: هما سواء.

4- وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة، وهي الموقوف، وحده: ما أضيف إلى

الصحابي من قول أو فعل.

تنبيه: الأثر يطلق على المروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أو عن الصحابي. قال النووي رحمه الله تعالى: هذا هو المذهب المختار الذي

قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف. وقال الفقهاء

الخراسانيون: الأثر هو ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه. قلت: فكل واحد من الموقوف والمرفوع أخص من الأثر مطلقاً، والأثر أعم مطلقاً.

5- وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إِلَيْكَ لَكُنْتُ لِي عَلَى رَغَمِ عُدَّالِي تَرْقُ وَتَعْدِلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي المرفوع، وحده: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قول أو فعل.

مثال القول: إنما الأعمال بالنيات ونحوه.

ومثال الفعل: رجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهوديين زنياً، وسهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السجود، ونحو ذلك.

قلت: وفي المثال الأول مساهلة، والله أعلم.

6- وَعَدْلُ عَدُولِي مُنْكَرٌ لَا أَسِيغُهُ وَزُورٌ، وَتَدْلِيْسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: المنكر، وحده: ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده. مثاله: حديث: «كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق».

الثانية: التدليس، وهو نوعان:

مذموم، وهو أن يروي حديثاً عن شيخ عاصره أو سماع منه في الجملة ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه عنه بل سمعه من ضعيف أسقطه، كتدليس بقية - بالباء الموحدة من تحت المفتوحة ثم قاف مكسورة ثم ياء مثناة من تحت - . قلت: ومما قيل في هذا الرجل: بقية ليس ببقية، فكن منه على تقية.

وغير مذموم، وهو أن يكون من سمع منه في نفس الأمر ثقة، كتدليس

ابن عيينة.

7- أَقْضِي - رَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ اتَّوَصَّلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: المتصل، وحده: ما اتصل بإسناده بسماع كل راوٍ ممن فوقه إلى

منتهاه، والمتصل أعم مطلقاً من المرفوع والموقوف، وهما أخص منه مطلقاً.
الثانية: المنقطع، وحده: ما لم يتصل إسناده كيف كان. قلت: وهو أعم مطلقاً من المرسل والمعضل، وهما أخص منه مطلقاً.

8- وَهَذَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكِ مُدْرَجٍ تَكَلَّفْنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأُخْمِلُ
اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي المدرج، وحده: ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة متصلاً به من غير فصل، وقد صنف الخطيب فيه كتاباً.

تنبيه: ويدل على المدرج مجيء الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا.

فرع: قد يقع الإدراج في وسط الحديث، كما لو قال: «من مس أنثييه وذكره فليتوضأ»⁽¹⁾.

9- وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجًا وَمَا هِيَ إِلَّا مُهَجَّتِي تَتَحَلَّلُ
اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي المدبج، وحده: أن يروي القرينان كل منهما عن الآخر كأبي هريرة وعائشة ومالك والأوزاعي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فرع: فلو روى أحد القرينين عن الآخر من غير عكس - أي من غير أن يروي كل واحد منهما عن الآخر - لم يسم مُدَبَّجًا⁽²⁾.

تذنيب: من المستطرفات أن محمد بن سيرين روى عن أخيه يحيى بن سيرين، وهو روى عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روى عن أنس بن مالك حديثاً. فوقع في هذا السند ثلاثة تابعون إخوة روى بعضهم عن بعض.

10- فَمَتَّفَقُ جِسْمِي وَسُهْدِي وَعَبْرَتِي وَمُفْتَرِقُ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبَلْبَلُ
اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي المتفق والمفترق، وحد

(1) محل الشاهد في قوله: «أنثييه» فإنه مدرجة بدليل أن مس الأنثيين لا يوجب الرضوء اتفاقاً، كما بين ذلك تلميذ المصنف الحافظ ابن قطلوبغا في رسالته الآتية إن شاء الله تعالى.

(2) ويسمى حينئذ: مروى الأقران.

المتفق: ما اتفق لفظه وخطه، ويقع على أقسام ثمانية، أحدها: الاتفاق في اسم الشخص وأبيه كالخليل بن أحمد، وفي هذا القسم ستة كذلك. والمفترق: ضده⁽¹⁾.

11- وَمُؤْتَلَفٌ وَجَدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمُخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ أَمَلٌ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي المؤتلف والمختلف، وحدث المؤتلف: ما اتفق في الخط واختلف في اللفظ، وهذا نوع مهم ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بمعرفته. وأول من صنف في هذا النوع عبد الغني بن سعيد، ثم شيخه الدارقطني.

مثاله: عثام بن علي وغنام بن أوس.
والمختلف: ضده⁽²⁾.

12- خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْتَدًّا، وَمَعْنَعْنَا فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

اشتمل هذا البيت على ثلاث قواعد:

الأولى: المسند، وحده: ما اتصل إسناده من رواته من أوله إلى منتهاه؛ كذا حكاه الخطيب عن أهل الحديث، وقال: أكثر ما يستعمل في المرفوع دون الموقوف.
الثانية: المعنعن، وحده: ما يقال فيه عن فلان عن فلان، وعده بعضهم مراسلاً، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه متصل.

الثالثة: الموضوع، وحده عند المحققين: المختلق على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. وهو شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم بحاله إلا ببيان وضعه، ويعرف وضع الحديث بالإقرار الواضع أو ركافة اللفظ وغير ذلك.
فرع: من غريب الجويني تكفير واضع الحديث.

تنبيه: الهوى مقصور وممدود فالمقصور هو هوى النفس كالعشق والممدود هو الجو بين السماء والأرض.

(1) قلت: قوله: «والمفترق ضده» مشكل، وقد استشكله تلميذه الحافظ ابن قطلوبغا كما سيأتي إن شاء الله تعالى قريباً.

(2) قلت: فيه ما في الذي مر قبله مثله، وانظر الرسالة الآتية إن شاء الله تعالى.

13- وَذِي نُبْدٍ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطْوَلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: المبهم، وحده: ما جاء في رجال السند غير مسمى، مثاله: سفيان عن رجل.

الثانية: الاعتبار، وحده: أن ينظر في الراوي الذي لم يتابع؛ هل تابعه من فوّه ثقة على الرواية أم لا؟، كذا ذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان.

تنبيه: التطويل ضد الاختصار، فالتطويل: تكثير اللفظ وتقليل المعنى، والاختصار: تقليل اللفظ وتكثير المعنى.

14- عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ دَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّدْلُلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: العزيز، وحده: ما رواه اثنان أو ثلاثة.

الثانية: المشهور، وحده: ما رواه أكثر من ثلاثة، كذا قال الحافظ ابن منده.

تنبيه: في البيت طباق بين لعزیز وذليل، وحد الطباق: الجمع بين متقابلين.

15- غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ وَحَقُّكَ عَنِ دَارِ الْقَلَى مُتَحَوِّلٌ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي الغريب، وحده: ما رواه واحد، كذا قال الحافظ ابن منده.

تنبيه: الغرابة تارة ترجع إلى السند وتارة إلى المتن.

تذنيب: كل واحد من العزيز والمشتهر والغريب يجوز أن يكون صحيحاً وأن يكون ضعيفاً، فافهم ذلك.

16- فَرَفَقاً بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَا لَهْ إِيَّاكَ سَبِيلٌ لِأَوْلَا عَنكَ مَعْدِلٌ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي المقطوع، وحده: ما أضيف إلى التابعين من أقوالهم وأفعالهم.

تسبيه: الرفق ضد العنف، وفي الخبر: «ما كان الرفق في شيء إلا زانه»⁽¹⁾. وعن الشافعي رضي الله عنه: قد يرفق بالقليل فيكفي، وقد يخرق بالكثير فلا يكفي.

17- فَلَا زِلْتَ فِي عِزِّ مَنْبِيعٍ وَرَفْعَةٍ وَلَا زِلْتَ تَغْلُوْ بِالْتَجَنِّي فَائْزِلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي الإسناد العالي، وحده: ما قلت رجاله.

وضده: النازل، وهو: ما كثرت رجاله.

قال أحمد: طلب الإسناد العالي سنة عن من سلف. وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟، قال: إسناداً عالياً وبيتاً خالياً. والعلو أقسام أفضلها القرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد نظيف.

18- أُوْرِي بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبٍ وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى وَأَنْتَ الْمُؤْمَلُ

التورية: إطلاق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويطلق القريب ويراد به البعيد، مثاله قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا بِأَيْدٍ﴾ [سورة الذاريات: 47].

19- فَخُذْ أَوْلَا مِنْ آخِرِئِمٍّ أَوْلَا مِنْ النُّصْفِ مِنْهُ فَهُوَ فِيهِ مُكْمَلُ

20- أْبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ أَهِيْمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلُ

أي فخذ الكلمة الأولى من النصف الأول وهي «أبر»، ثم الكلمة الأولى من النصف الأخير، وهي «أهيم» يصير ذلك اسم من تغزل فيه؛ وهو «إبراهيم».

والله تعالى أعلم، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(1) رواه مسلم في صحيحه (4/2004) من حديث عائشة رضي الله عنها.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

4

شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن قطلوبغا الحنفي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

وذلك من اجل انواع العلو فان محمد بن مسلم قري الاثنا
قريب اي انه تعالى قلت الحاجة الي قوله غير منصف

التورية اطلاق لفظ له معنيان قريب وبعيد وبطلق
القريب ويراد به البعيد مثاله قوله تعالى والتسما
بيننا هذا بايد

اي اخذ الكلمة اول من النصف الاخير
وهي ايهم ثم الكلمة الاولى من النصف الاول وهي ابراهيم
ذلك اسرى تغزل فيه وهو ابراهيم قلت لا بل اخذ الكلمة
الاولى من البيت الاخير ثم الكلمة الاولى من النصف منه
والله اعلم ثم الشرح المبارك المبرور على يد كاتبه الفقير الاله

اصحح الفبا الرابعة بحمانه
محمد درويش القوي
عفا الله عما سلف
مبين
امير



ترجمة الحافظ ابن قطلوبغا الحنفي

هو: القاسم بن عبد الله السوداني زين الدين المعروف بقاسم الحنفي العلامة الحافظ الفقيه .

ولد في المحرم سنة 802هـ، مات أبوه وهو صغير فنشأ يتيماً وحفظ القرآن وكتباً عرض بعضها على العز بن جماعة ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره كالعلاء البخاري والشرف السبكي وابن الهمام، وقرأ في غالب الفنون وتصدر للتدريس والإفتاء قديماً، وأخذ عنه الفضلاء في فنون كثيرة وصار المشار إليه في الحنفية ولم يخلف بعده مثله .

مكثر من التصنيف، من مؤلفاته: شرح النخبة لابن حجر، تخريج أحاديث عوارف المعارف للسهروردي، تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار، إتحاف الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الأحياء، منية الألمعي بما فات الزيلعي، بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد، نزهة الرايض في أدلة الفرائض، والاهتمام الكلي بإصلاح ثقات العجلي، تقويم اللسان في الضعفاء، تبصرة الناقد في كبت الحاسد في الدفع عن أبي حنيفة، وغيرها .

من مصادر ترجمته :

- الضوء اللامع للسخاوي (6/184).
- البدر الطالع للشوكاني (2/45).
- الفوائد البهية للكنوي (ص: 99).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة زين الدين أبو المعالي ابن قطلوبغا الحنفي قدّس الله روحه ونور ضريحه:

قد سألتني بعض الإخوان في حلّ قصيدة ابن فرح الإشبيلي، فلخصت له ما في شرح شيخنا الإمام العلامة أبي عبد الله شمس الدين محمد بن جماعة المسمى بزوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ثم رأيت شرحاً آخر قيل إنه لشيخنا المذكور، فذكرت ما خالفه بقيل، إذ غالب ظني أنه لغير شيخنا المذكور، ثم تبين أنه لأبي عبد الله محمد بن عبد الهادي، والله أعلم.

1- غرامي صحيحٌ والرّجاءُ فيك مُعْضَلٌ وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلٌ

الصحيح: ما رواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قاذحة، والعدل: المتصف بالعدالة، والعدالة: ملكة تمنع من اقتراف الكبيرة والإصرار على الصغيرة، والكبيرة: المعصية التي توجب الحد.

وأصح الأسانيد؛ قال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر، قالوا: فعلى هذا أصحابها الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر. قلت: وقع لنا منه حديث نهى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن بيع حبل الحبل. ولم يُعرّف الضابط، ويمكن أن يقال إنه المتقن لما حفظه.

والمعضل: ما سقط من سنده اثنان، قلت: فأكثر مع التوالي.

قال: مثاله: قول مالك: نهى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن قتل الكلاب لسقوط نافع وابن عمر. قلت: هذا معلّق؛ إذ هو من صيغ مصنف، وبهذا القبيل يفارق المعضل، والله أعلم.

والمرسل: ما سقط من سنده الصحابي. قلت: فلا وجه للشافعية في رد قول التابعي: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كذا ونحوه من أقسام

السُّنَّة. مثاله: قول نافع: نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن قتل الكلاب، وقيل: المرسل: ما رواه التابعي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور. وهذه العبارة أصح، والله أعلم. والخلاف المذكور هو أنه حجة عندنا وعند مالك، وليس بحجة عند الشافعي.

المسلسل هو: ما اتفقت رواته على صفة أو حالة أو كيفية.

مثاله: أن يقول حدثني والله فلان بكذا قال: حدثني والله فلان بكذا. إلى آخره. ويسمى مسلسل الحلف. وفي نسخة⁽¹⁾: المسلسل قيل قولهم سمعت فلاناً إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

4- وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذَلِي أَجْمَلُ

الضعيف، قال: ما ليس صحيح ولا حسن، قلت: ولم يعرف الحسن بعد، وسيأتي. قيل: وهو جنس أنواعه كثيرة، كالشاذ والمعضل والمضطرب. قلت: وما بكل ذا حصل.

والمتروك: ما انفرد بروايته من أجمع على ضعفه. قلت: وهو من أقسام الضعيف، عطفه في النظم من عطف الخاص. والصبر: حبس النفس عند الجزع⁽²⁾.

3- وَلَا حَسَنٌ إِلَّا سَمَاعٌ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

الحسن: ما اتصل سنده واشتهر مخرجه، وفي سنده مستور أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان. وفي نسخة: هو ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله، وقيل: الذي فيه ضعف قريب محتمل، وقيل: الذي لم يبلغ رواته درجة الصحيح في الحفظ والإتيان.

قلت: وليس في كل هذا تعريف سالم، والله أعلم.

(1) مراده بقوله وفي نسخة: شرح الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله.

(2) جاء في الأصل: حسن اليقين عند الجزع، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته، فالمصنف رحمه الله ينقل عن شرح شيخه السابق، وتلك عبارته هناك، والله تعالى أعلم.

والمشافهة: السماع من لفظ الشيخ، قيل: وهي أرفع من القراءة عليه، وفي شرح شيخنا قراءة المتعلم، وقيل: هما سواء. قلت: والفرق الآن: استعمالهما في الإجازة.

4- وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْنِكَ الْمُعْوَلُ
الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل، وقيل: الموقوف ما يوقف على الصحابي ولم يرفع إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. وقلت: والأول حسن والله أعلم.

الأثر يطلق على المروري سواء كان عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أو عن الصحابي، قال النووي: هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم واصطاح عليه السلف وجماهير الخلق، وقال الفقهاء الخراسانيون: الأثر ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه. قال شيخنا: فكل واحد من الموقوف والمرفوع أخص من الأثر مطلقاً، والأثر أعم مطلقاً، والله أعلم.

5- وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إِلَيْكَ لَكُنْتُ لِي عَلَى رَغْمِ عُدَّالِي تَرْقٌ وَتَعْدِلُ
قيل المرفوع: ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من قول أو فعل. وقيل: ما أخبر به الصحابي عن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أو فعله.

وقال شيخنا في شرحه: المرفوع: ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من قول أو فعل. قلت: أو تقرير أو وصف أو أضيف إلى زمانه. مثال القول: «إنما الأعمال بالنيات» ونحوه.

ومثال الفعل: رجم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يهوديين زنياً، وسهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في السجود، ونحو ذلك.

قال شيخنا: في المثال الأول والثاني مساهلة. قلت: لصدقه بالأثر، والله أعلم.

6- وَعَدْلٌ عَدُولِي مُنْكَرٌ لَا أَسِيغُهُ وَرُورٌ، وَتَدْلِيْسٌ يُرْدُ وَيُهْمَلُ
المنكر: ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

قلت: ليس هذا بمنضبط، والله أعلم. قيل: نحو حديث: أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق». تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل تكلم فيه ابن معين وغيره.

والتدليس أقسام: تدليس الإسناد، وهو قسمان: أحدهما: أن يروي عن لقيه ما لم يسمع منه موهماً سماعه، والثاني - ويقال له تدليس التسوية - وهو: أن يسقط من الإسناد ضعيفاً أو صغيراً أو يصل الإسناد بعضه ببعض. وتدليس الشيوخ وهو أن يذكر شيخه بما لا يعرف.

قال: وتدليس غير مذموم، وهو أن يسقط ثقة سمعه منه.. قلت: ويعرف ذلك، كتدليس ابن عيينة. قال حافظ العصر أبو الفضل العسقلاني: وفي حكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح. انتهى.

وعندي أن لا يقبل الثاني⁽¹⁾ وإن صرح فيه بالتحديث إلا بعد الاعتبار عليه في بقية السند، والله أعلم.

أُقْضِي - زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ اتَّوَصَّلَ

المتصل: ما اتصل إسناده بسماع كل راوٍ ممن فوقه إلى منتهاه، وهو أعم من وجه من المرفوع والموقوف، وهما أخص منه من وجه.

والمنقطع: ما لم يتصل إسناده كيف كان، فهو أعم من المرسل والمعضل مطلقاً، وهما أخص منه مطلقاً.

(1) أي تدليس التسوية، والمعنى أن شرط انتفاء تدليس التسوية أن يصرح المدلس بسماعه من شيخه، وسماع شيخه من شيخه.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت على ابن الصلاح (1/293): «الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، قال الحافظ: واشتمل حديث الأوزاعي زيادة على حديث ابن عيينة، توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعي، وتصريح الأوزاعي من الزهري؛ لأن الوليد بن مسلم من المدلسين على شيوخه وشيوخ شيوخه».

8- وَهَذَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تَكَلَّفْنِي مَا لَا أَطِيقُ فَأَحْمِلْ

المدرج: ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة متصلاً به من غير فصل.

ويدل على المدرج مجيء الحديث في بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا، وهذا طريق ظني.

وقيل هو ما أدرج في حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ رَوَاتِهِ بِأَنْ ذَكَرَهُ مُوَصَّوْلًا بِالحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ قَائِلِهِ فَيَلْتَبَسُ الأَمْرُ وَيُوْهَمُ أَنْ الجَمِيعِ حَدِيثٌ.

فرع: قد يقع الإدراج في وسط الحديث، كما لو قال: «من مس أنثية فليتوضأ» ينفي إدراج هذه الكلمة إنه لا يقبل إيجاب الوضوء من مس الأنثيين، والله أعلم.

9- وَأَجْرِيْتُ دَمْعِي فَوْقَ حَدِّي مُدَبَّجًا وَمَا هِيَ إِلَّا مُهَجَّتِي تَتَحَلَّلُ

المدبج: أن يروي القرينان - أي المشتركان في السن والأخذ عن المشايخ - كل منهما عن الآخر كأبي هريرة وعائشة ومالك والأوزاعي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فرع: فلو روى أحد القرينين عن الآخر من غير عكس - أي من غير أن يروي كل واحد منهما عن الآخر - لم يسم مُدَبَّجًا، فيسمى مروى الأقران. قيل: مثل رواية سليمان التيمي عن مسعر^(١) من غير عكس.

تذنيب: من المستطرفات أن محمد بن سيرين روى عن أخيه يحيى بن سيرين، وهو روى عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روى عن أنس بن مالك حديثاً. فوقع في هذا السند ثلاثة تابعون إخوة، وروى بعضهم عن بعض.

قلت: وقع لنا ما هو أظرف، وهو ما روينا من طريق السلفي حدثنا أبو حازم أحمد بن محمد بن الصلت الدلال حدثنا أبو حازم محمد بن علي الوشا، حدثنا أبو أحمد إسحاق بن محمد النيسابوري، حدثنا الحسن بن أسلم، حدثنا محمد بن الحارث الهاشمي، حدثنا الحكم بن سنان المحاربي، حدثنا

(١) في الأصل: مسعود، وهو تصحيف.

هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، [عن أخيه معبد بن سيرين عن أخيه أنس بن سيرين]⁽¹⁾، عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «لبيك حجا حقا، تعبداً ورقاً».

10- فَمْتَفَّقَ جِسْمِي وَسُهْدِي وَعَبْرَتِي وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبْلَبِلُ

قال شيخنا: المتفق: ما اتفق لفظه وخطه، ويقع على أقسام ثمانية، أحدها: الاتفاق في اسم الشخص وأبيه كالخليل بن أحمد، وفي هذا القسم ستة كذلك. والمفترق: ضده. انتهى.

قلت: التعريف بتمامه، إذ ليس الافتراق إلا بالأشخاص، فقوله: «والمفترق: ضده»، إن أراد ما اتفق لفظاً لا خطأ فهو النوع الآتي، وإن أراد ما لا يتفق لا لفظاً ولا خطأ فليس مما نحن فيه بشيء، والله أعلم.

وقوله: ويقع على أقسام ثمانية الأول ذكره، والثاني: أن يقع الاتفاق في الاسم واسم الأب والجد، والثالث: في الكنية والنسبة، والرابع: في الاسم وكنية الأب، والخامس: في الاسم واسم الأب والنسبة، والسادس: في الاسم والكنية، والسابع: في النسبة، والثامن: في الكنية واسم الأب.

كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة. وأبي عمران الجوني اثنان، وصالح بن أبي صالح أربعة، ومحمد بن عبد الله الأنصاري اثنان، وعبد الله وحماد وأبو حمزة والأسلي والحنفي عشرة، وأبي بكر بن عياش ثلاثة. قيل: ومن ذلك محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان في عصر واحد يروي عنهما الحاكم، أحدهما أبو العباس الأصم، والآخر أبو عبد الله ابن الأخرم.

11- وَمُؤْتَلَفٌ وَجَدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمُخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ أَمَلٌ

قال شيخنا: المؤتلف: ما اتفق في الخط واختلف في اللفظ، مثل: عثم بن علي وغانم بن أوس. قلت: الأول بمهملة ومثلثة والثاني بمعجمة ونون.

قال: والمختلف: ضده. قلت: في هذا ما في الذي قبله، إلا أن يدعى

(1) سقط من الأصل، وانظر الفوائد المتتعة لأبي علي الصوري.

التضاد بالنسبة إلى الآباء والأبناء، فيمكن، إلا أنه لا يسمى بالمختلف، بل بالمتشابه كما قال الخطيب وغيره .

وزاد في الشرح الغريب⁽¹⁾ : ويسير بن عمر ويُشير؛ الأول بالياء والمهمل، والثاني بالموحدة والمعجمة، وجرير وحرير بن عثمان؛ الأول بالجيم وآخره راء مهمل، والثاني بمهملة وآخره زاي معجمة، وحُصين بن منذر وحصين؛ الأول بمعجمة، والثاني بمهملة .

12- خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْتَدًّا، وَمُعْتَعِنًا فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

قال شيخنا: المسند: ما اتصل إسناده من رواية أوله إلى منتهاه. كذا حكاه الخطيب عن أهل الحديث، وقال: وأكثر ما يُستعمل ذلك في المرفوع دون الموقوف .

والمعنعن: ما يقال فيه فلان عن فلان وعده بعضهم مرسلًا، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه متصل . انتهى . قلتُ: إنما يحمل على الاتصال إذا لم يكن المعنعن مدلسًا وأمكن لقاء بعضهم بعضًا، وشرط البخاري ثبوت اللقاء ولو مرة .

والموضوع: هو المُختلق على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تحل روايته لأحد علم بحاله إلا مع البيان .

ويعرف الوضع: بإقرار الواضع، أو بركاكة اللفظ، أو غير ذلك .

فرع: من غرائب إمام الحرمين تكفير واضع الحديث .

13- وَذِي نُبْدٍ مِنْ مُبِهِمِ الْحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحًا أَطْوَلُ

المبهم: هو ما جاء في السند غير مسمى، نحو: سفيان عن رجل عن الزهري . انتهى . قلتُ: ويأتي في المتن أيضاً، كرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل آخذ بزمام ناقته، ونحوه .

ويعرف بمجيئه مصرحاً به من طريق آخر .

والاعتبار: أن ينظر في الراوي الذي لم يتابع؛ هل تابعه من فوّه ثقة على الرواية أم لا، كذا ذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان . انتهى .

(1) مراده شرح الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله .

قلتُ: ويحتمل أن يشير ببقية البيت إلى ما خفي معناه أو دق فهمه فيحتاج إلى شرح الغريب وبيان المشكل، فالمبهم في السند والغامض في المتن، والله أعلم.

وقيل: الغامض من الحديث: ما يكون له صورة المتصل ولا يكون كذلك.

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ وَلِيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ...» الحديث.

فهذا صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين؛ لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبه الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق، وإنما من شريك عن أبي إسحاق.

قلت: وهو المعلول، والله أعلم.

14- عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّ

العزیز: ما رواه اثنان أو ثلاثة. والمشهور: ما رواه أكثر من ثلاثة، كذا قاله الحافظ ابن منده.

قلتُ: التحرير أن العزیز أقل من اثنين عن أقل من اثنين، والمشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، والله أعلم.

وفي البيت الطباق بين العزیز والذليل، وحده: الجمع بين المتقابلين.

15- غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ وَحَقُّكَ عَنِ دَارِ الْقَلْبِ مُتَحَوِّلٌ

الغريب: ما رواه واحد، قاله ابن منده. والغرابة ترجع تارة إلى السند، وتارة إلى المتن.

وكل واحد من العزیز والغريب والمشهور يجوز أن يكون صحيحاً وأن يكون ضعيفاً.

وقيل: الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثه إذا انفرد عنهم بالحديث سمي غريباً، [فإذا روى عنهم رجلان

أو ثلاثة واشتركوا في حديث: يُسمى عزيزاً⁽¹⁾، فإذا روى الجماعة حديثاً يسمى مشهوراً.

16- فَرَفَقًا بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَا لَهُ إِيْنِكَ سَبِيْلٌ لَا وَلَا عِنْكَ مَعْدِلٌ

المقطوع: ما أضيف إلى التابعين من أقوالهم وأفعالهم. وقيل: الحديث المقطوع غير المنقطع، ويقال في جمعه: مقاطع ومقاطع، وهو جاء عن التابعين منقولاً عنهم من أفعالهم. قلت: والأول أولى، والله أعلم.

17- فَلَا زِلْتَ فِي عِزْمَنِيعٍ وَرَفَعَةٍ وَلَا زِلْتَ تَعْلُوْ بِالْتَجْنِي فَاتَزَلْ

الإسناد العالي: ما قلت رجاله. وضده النازل، وهو: ما كثرت رجاله. والعلو أقسام، أفضله القرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد نظيف.

قيل: أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة. قال ابن المبارك: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. فطلب العلو سنة أيضاً. قال الإمام أحمد: الإسناد العالي سنة عن من سلف. وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟، قال: إسناداً عالياً وبيتاً خالياً. والعلو أقسام منها القرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد نظيف غير ضعيف. قال محمد بن مسلم: قرب الإسناد قربة إلى الله تعالى. قلت: لا حاجة إلى قوله غير ضعيف.

18- أَوْرِي بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَنْبٍ وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى وَأَنْتَ الْمُؤْمَلُ

التورية: إطلاق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويطلق القريب ويراد به البعيد، مثال قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا بِأَيِّدٍ﴾ [سورة الذاريات: 37].

19- فَخُذْ أَوْلًا مِنْ آخِرِ ثَمٍّ أَوْلًا مِنْ النِّصْفِ مِنْهُ فَهُوَ فِيهِ مُكْمَلٌ

20- أَبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ أَهِيْمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلٌ

أي فخذ الكلمة الأولى من النصف الأخير وهي «أهيم»، ثم الكلمة

(1) زيادة من شرح ابن عبد الهادي، سقطت من الأصل.

الأولى من النصف الأول وهي «أبر»، يصير ذلك اسم من تغزل فيه؛ وهو «إبراهيم». قلت: لا بل خذ الكلمة الأولى من البيت الأخير، ثم الكلمة الأولى من النصف منه. والله أعلم.

تم الشرح المبارك المنير
 على يد مرتبه الفقير إلى الله
 أحوج إلى العباد إلى ربه سبحانه
 محمد درويش بن محمد القوي
 غفر الله لهما وللمسلمين أجمعين
 آمين

فهرس المحتويات

٥ تقديم
٦ شروح القصيدة الغزلية
٧ هذا الكتاب
٩ ترجمة ناظم القصيدة الغزلية ابن فرح الإشبيلي
١١ نص المنظومة
١٧ ١ - الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح
٢٢ ترجمة الأمير المالكي رحمه الله تعالى
٢٤ ترجمة الناظم
٢٤ التورية وأقسامها
٢٦ علم العشق
٢٩ تعريف علم الحديث رواية ودراية
٣٠ ترادف الحديث والخبر والأثر
٣١ تعريف السند والمتن
٣٢ المناسبة بين معني القصيدة: الغزلي والمصطلحي
٣٢ الشروع في شرح القصيدة
٣٤ الحديث الصحيح
٣٧ تعدد طرق الحديث ليس شرطاً لصحته
٣٨ صحة السند لا يلزم منه صحة المتن
٤٠ حكم العمل بالحديث الصحيح والحسن والضعيف
٤١ معنى قولهم: حديث حسن صحيح
٤١ الحكم بالصحة ظني لا قطعي
٤٢ مبحث أصح الأسانيد
٤٢ عدة الأحاديث الصحيحة
٤٢ مراتب الصحيح، والتفضيل بين الصحيحين
٤٣ المستخرجات على الصحيحين

٤٤	الحديث المعضل
٤٤	الحديث المرسل
٤٥	الحديث المسلسل
٤٧	الحديث الضعيف
٤٨	الحديث المتروك
٤٨	الشاهد
٤٩	الحديث الحسن
٤٩	السمع والمشافهة والإملاء والنقل
٥٠	الحديث الموقوف
٥٢	الحديث المرفوع
٥٣	الحديث المنكر
٥٤	التدليس
٥٦	الحديث المتصل
٥٦	الحديث المدرج
٥٧	تحمل الحديث
٥٨	المُدْبِجُ
٥٩	المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ
٥٩	الحديث المقلوب
٦٠	المُؤْتَلَفُ والمُخْتَلَفُ
٦١	الحديث المسند
٦١	الحديث المعنعن
٦٢	الحديث الموضوع
٦٣	الحديث المبهم
٦٤	الاعتبار
٦٤	غريب الحديث
٦٥	الحديث العزيز
٦٦	الحديث المشهور والمتواتر
٦٦	الحديث الغريب
٦٧	الحديث المقطوع
٦٨	الحديث العالي والنازل
٧١	٢ - شرح منظومة ابن فرح للحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي

- ٧٥ ترجمة الحافظ ابن عبد الهادي
- ٨٥ ٣ - زوال الترح شرح منظومة ابن فرح
- ٨٧ ترجمة بدر الدين بن جماعة
- ٩٥ ٤ - شرح منظومة ابن فرح للحافظ ابن قطلوبغا الحنفي
- ٩٩ ترجمة الحافظ ابن قطلوبغا الحنفي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنم الله الفردوس

www.moswarat.com

